

## نبذة عن المنظمة العربية للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبية

### تأسيس المنظمة وتنظيمها:

تأسست المنظمة العربية للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبية سنة 1976 وفقاً لمحضر الاجتماع التأسيسي لرؤساء هذه الأجهزة المنعقد بالقاهرة في نفس السنة. وقد تم العمل فيها بموجب اللوائح التأسيسية والتنظيمية الصادرة سنة 1976. وقد أُلغيت هذه اللوائح وحل محلها النظام الأساسي للمنظمة الذي تم إقراره في المؤتمر الثالث المنعقد في تونس سنة 1983.

### أهداف المنظمة:

- تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجهزة الأعضاء وتوطيد الصلات بينها.
- تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والدراسات والبحوث في ميدان المراقبة المالية بين الأجهزة الأعضاء والعمل على رفع مستوى هذه المراقبة في المجالين العلمي والتطبيقي.
- تقديم المعونة والدعم اللازمين للأجهزة الأعضاء التي ترغب في إنشاء أجهزة عليا للمراقبة المالية والمحاسبية أو التي ترغب في تطوير آليات العمل لديها.
- العمل على توحيد المصطلحات العلمية بين الأجهزة الأعضاء في مجال المراقبة المالية.
- العمل على نشر الوعي الرقابي في الوطن العربي مما يساعد على تقوية دور الأجهزة في أداء مهامها.
- تنظيم التعاون وتدعيمه بين الأجهزة الأعضاء في المنظمة والهيئات والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية للهيئات العليا للمراقبة المالية "الانتوساي" والهيئات الدولية الإقليمية الأخرى التي لها صلة بأعمال المراقبة المالية.
- السعي لتكليف المنظمة بتسمية هيئات المراقبة المالية التي تتولى مراقبة حسابات جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات والهيئات والشركات التابعة لها أو الممولة من قبلها، أو من قبل الدول العربية والعمل على رفع مستوى المراقبة فيها.

### أعضاء المنظمة:

تعتبر جميع الأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبية في الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في المنظمة.

### الهيئة التنظيمية للمنظمة:

- الجمعية العامة.
- المجلس التنفيذي (ويرأسه حالياً ديوان المحاسبة بدولة الكويت).
- الأمانة العامة (وتقوم بأعمالها دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية التي يعتبر رئيسها الأول أميناً عاماً للمنظمة).

### نشاط المنظمة:

عقدت المنظمة إلى حد الآن، مؤتمرها التأسيسي في سنة 1976 في القاهرة، والمؤتمر الأول في سنة 1977 بالقاهرة، والمؤتمر الطارئ في سنة 1980 بتونس، والمؤتمر الثاني في السنة نفسها بالرياض، والمؤتمر الثالث في تونس سنة 1983، وبعد إقرار النظام الأساسي الجديد، عقدت الجمعية العامة للمنظمة دورتها العادية الأولى في تونس سنة 1983 ودورتها العادية الثانية في أبو ظبي سنة 1986، ودورتها العادية الثالثة في الخرطوم سنة 1989 ودورتها العادية الرابعة في طرابلس سنة 1992، ودورتها العادية الخامسة في بيروت سنة 1995 ودورتها العادية السادسة في القاهرة سنة 1998، ودورتها العادية السابعة بالرياض سنة 2001 ودورتها العادية الثامنة بعمان سنة 2004، ودورتها العادية التاسعة بصنعاء سنة 2007، ودورتها العادية العاشرة بالرياض سنة 2010، كما عقدت دورتها الحادية عشرة بالكويت يومي 26 و27/06/2013.

## المراقبة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبية.

### اللجنة الدائمة لشؤون المجلة

- الأمانة العامة للمنظمة.
- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية.
- ديوان المراقبة المالية والإدارية بدولة فلسطين.
- ديوان المحاسبة بدولة ليبيا.
- الجهاز المركزي للمحاسبين بجمهورية مصر العربية.
- الجهاز المركزي للمحاسبة بالمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

### هيئة تحرير هذا العدد

- معالي السيد/ عبد القادر الزقلي، الأمين العام للمنظمة، رئيساً
- السيد/ سامر جميل مدانات (ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية)
- السيد/ يوسف حننتش (ديوان المراقبة المالية والإدارية بدولة فلسطين)
- السيد/ عاطف كمال سرور (الجهاز المركزي للمحاسبين بجمهورية مصر العربية)
- السيد/ علي محمد الجوفي (الجهاز المركزي للمحاسبة بالجمهورية اليمنية)
- السيد/ خالد علي زهره (الجهاز المركزي للمحاسبة بالجمهورية اليمنية)
- السيد/ علي محمد الجوفي (الجهاز المركزي للمحاسبة بالجمهورية اليمنية)
- السادة/ عمر التونكتي وعبد الباسط المبروكي وخميس الحسني (الأمانة العامة للمنظمة العربية).

### عنوان المجلة

مقر الأمانة العامة للمنظمة: شارع الطيب المهيري، عدد 87، الطابق الأول - البغدادي، 1002 تونس- الهاتف: 71780040- الفاكس: 71780029 (00216) العنوان الإلكتروني: [www.arabosai.org](http://www.arabosai.org) - البريد الإلكتروني: [contact@arabosai.org](mailto:contact@arabosai.org)

### الصفحة

1

3

4

12

20

25

33

39

46

51

52

53

### محتويات العدد

- كلمة العدد

- الافتتاحية

- المقال المحرر

- المقال المحرر

- المقال المحرر

- إصدارات جديدة

- نشاطات التدريب

- أخبار المنظمة

- أخبار الأجهزة الأعضاء

- مواقع على الانترنت ذات العلاقة بطبيعة أعمال الأجهزة الرقابية

- شروط ومعايير النشر في مجلة " المراقبة المالية"

- قسيمة اشترك في مجلة " المراقبة المالية"

كلمة العدد



إعداد معالي المستشار/ هشام جنينة ،

رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

## معايير المحاسبة الحكومية الحاضر الغائب في الدول النامية

يواجه مستخدمو معلومات المحاسبة الحكومية مشكلة وضع مخرجات ذلك النظام موضوع الاعتماد الذي يلبي كافة متطلباتهم خاصة ما تعلق منها بالمساءلة والرقابة الفاعلة والشفافية، نظرا لما تقوم به الوحدات الحكومية من دور ملموس في عمليات التنمية الاقتصادية، وحتى يمكن تحقيق ذلك الدور، فلا بد من رفع كفاءة الوحدات الحكومية ومخرجات النظام المحاسبي الخاص بها.

إن أولى خطوات التطوير التي رصدها صندوق النقد الدولي في رفع كفاءة النظام المحاسبي الحكومي في الدول النامية بصفة خاصة، هي تطوير مخرجات النظام المحاسبي الحكومي كشرط لتحسين معدلات التنمية، ومن ثم دراسة المنح والقروض المقدمة إليه. فإذا كانت المحاسبة الحكومية تمثل عملية يتم من خلالها قياس وتسجيل وتفسير العمليات المالية والأحداث المتعلقة بجمع واستخدام الموارد المالية العامة بوحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الوحدات التي تخضع لنطاق تطبيق النظام المحاسبي الحكومي وإنتاج وتوصيل المعلومات اللازمة لتقييم أداء الوحدات الحكومية، واتخاذ القرارات الإدارية، ورسم السياسات العامة. فمن الأهمية بمكان التعرف على المحرك الأساسي في تفعيل ذلك النظام.

ولما كانت معايير المحاسبة بصفة عامة تمثل ترجمة للإطار المفاهيمي للمحاسبة سواء من حيث الأهداف أو المفاهيم أو الفروض أو المبادئ، فقد توجهت جهود المنظمات المهنية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال معايير المحاسبة الحكومية الدولية أو ما يشار إليه بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، وذلك للحكومات الوطنية والإقليمية، وتشمل: المعايير العامة للاعتراف وللقياس المحاسبي منها أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية - الأيراد - الأدوات المالية، والمعايير العامة لإعداد التقارير المالية ومنها العرض والافصاح - بيانات التدفق النقدي - السياسات المحاسبية... الخ، ومعايير محددة من الكشوفات المالية ومنها: تكاليف الاقتراض - المخزون - عقود لانشاء... الخ.

ورغم أن الجهود السابقة في مجال معايير المحاسبة الدولية تمثل نتاجا حقيقيا قابلا للتطبيق، بل تم تطبيقه بالدول المتقدمة تماشيا مع التغيرات المستمرة والمتلاحقة في بيئة المحاسبة، فمن الأهمية بمكان أن يعاد النظر في اقتصار الموازنات الحكومية على النظام النقدي فقط، خاصة وأن أساس الاستحقاق يمثل صورة لأرض الواقع اذا ما تم بكل ما له من تحوطات تؤدي إلى إظهار الحسابات الختامية بالصورة التي تتفق والمبادئ المحاسبية.

لاشك أن الدول النامية لديها من التحفظات على تمسكها بالأساس النقدي وقد يكون لذلك ما يبرره. وإنما عندما نواجه بأن المجتمع المالي بل والشعوب بأسرها أصبحت لديها من الإمكانيات التي تفسر وتحلل المنطوق المالي للبنود المالية بل وتحلل وتناقش الأسباب، فمن الأهمية للقائمين على التطوير أن يحددوا التسلسل المنطقي لوضع آليات يتم بها تطبيق المعايير بخطوات مبدئية جنبا إلى جنب مع الأساس النقدي المتبع.

ومع الإشارة إلى عدم وجود خطأ في التطبيق العملي للنظام النقدي، فإن مضمونه يحقق مبدأ المساءلة، ويكون من الأولى اتباع ما هو جديد بما يحقق في النظام المحاسبي صفتي التغيير والاستمرار، خاصة وأن العديد من المؤسسات لازالت تتمسك بهذا الأساس فأصبحت دلالة فجوة المخصصات بها مفقودة، واصبحت النتائج المالية مضللة.

وفي ضوء ما سبق ذكره، فإن الأمر يتطلب من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، التحرك قدما بما لها من امكانيات وخبرات متراكمة في نظم المحاسبة الحكومية لتكون في مقدمة الصفوف التي تطور وتحقق التقويم الذاتي لدقتها.

الافتتاحية

## رقابة الجودة

في ظل الحراك العالمي نحو التميز والإبداع مؤسساتيا ومهنيًا، ولكون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، من المشاركين في حلبة هذا السباق كمؤسسات تهدف إلى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري وكشف أوجه الإنحراف، والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع القوانين والأنظمة في كل دولة، كان لابد من السعي إلى تفعيل رقابة الجودة وفق المعيار رقم (ISSAI 40) المستمد من المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (1)، الذي يحدد هدف الأجهزة بإيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به من أجل تزويدها بتأكيد معقول فيما يخص:

1- امتثال الأجهزة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

2- كون التقارير الصادرة عن الأجهزة ملائمة للظروف.

وحيث أن المنتج النهائي للأجهزة العليا هو التقرير الرقابي، كان لا بد من جودة عالية في إنجاز المهام الرقابية، والعمل على تطوير وتحسين مستمر للسياسات والإجراءات والمنهجيات، وهذا يتحقق بتصميم نظام داخل الأجهزة يضمن أن العمل الرقابي ذو جودة عالية وبشكل دائم، وصولاً إلى تعزيز المصداقية بعمل الأجهزة ومكانتها وكفاءتها في إنجاز المهام، وثقة ورضا الشركاء بالنتائج. وللوصول إلى رقابة الجودة، كان لا بد من سعي الأجهزة لبناء منظومة متكاملة من المنهجيات والممارسات، تضمن لها تحقيق الجودة في العمل الرقابي، وتساعد في تحديد أنشطة التحسين المناسبة التي تمكنها بشكل فعال من تحقيق نتائج متميزة، وأداة لتقويم وتقييم أداء الأجهزة.

لقد حدد المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رقم (ISSAI 40) مجموعة من العناصر التي لها علاقة ببيئة الرقابة الخاصة بالقطاع العام، التي تؤثر على رقابة الجودة، وهي: مسؤولية القيادة داخل الأجهزة، المتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة، قبول واستمرارية العلاقات مع الشركاء، الموارد البشرية، أداء المهمة، المراقبة.

وحتى يتحقق الهدف من وجود رقابة الجودة، سعت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالتعاون مع "مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI)" إلى عقد دورة تدريبية في مجال ضمان الجودة، والتي دعمت إنشاء وظيفة ضمان الجودة (وفق مشروع دليل ضمان الجودة المقدم في الدورة التدريبية)، وهو المسار الذي تقيمه الأجهزة لضمان أن يمثل موظفوها إلى المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، وأن يتم تصميم رقابة الجودة المناسبة وإرسائها، وأن يتم تنفيذ رقابة الجودة على النحو السليم، وتبيان السبل الممكنة لتعزيز مراقبة ضمان الجودة، وأن يكفل ذلك ضماناً بأن التقارير الصادرة عن الأجهزة مناسبة في ظل الظروف القائمة.

والله وليّ التوفيق

هيئة تحرير المجلة

# مقالات محرّرة

دولة  
فلسطين

مقال  
محرر

## النشر الالكتروني للتقارير الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة ودورها في دعم نتائج العملية الرقابية - تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية/ دولة فلسطين-

إعداد: السيد/ أيمن ناجح شاهين

مستشار قانوني مساعد/ مدير الدراسات والاستشارات القانونية

### مقدمة:

تعتبر التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة المخرج النهائي لعملية التدقيق والرقابة التي يمارسها، حيث يعرض من خلال التقرير حصيلة ما تم التوصل إليه من ملاحظات واقتراحات وتوصيات ليتم موافاة الجهة المعنية به سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو غيرها.

إلا انه وبالرغم من أهمية تلك التقارير بما تحتويه من بيانات ومعلومات فان قوانين الأجهزة العليا الرقابية العربية تتباين في موقفها بشأن إمكانية نشر تلك التقارير، حيث أن هناك قوانين تمنع نشر وتداول تلك التقارير وتعتبرها سرية ويتم تداولها فقط ما بين السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة أو مجلس الوزراء وما بين السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان، وأخرى سمحت بالنشر في الجريدة الرسمية بشكل عام، وأخرى بقيود، وقوانين سمحت بالنشر بكافة الطرق، حيث يوضح الجدول أدناه عرضاً للقوانين العربية التي سمحت بالنشر للتقارير، والقوانين التي لم تشر إلى نشرها.

الرقم	الدولة	القانون	آلية النشر
1	فلسطين	المادة (8) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004	النشر في الجريدة الرسمية.
2	الأردن	المادة 22 من قانون ديوان المحاسبة الأردني رقم 28 لسنة 1952	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
3	الإمارات	المادة 10 من قانون ديوان المحاسبة رقم 8 لسنة 2011	أشار إلى جواز نشر التقارير على الشبكة الالكترونية للديوان بقرار من رئيس الديوان.
4	البحرين	المادة 19 من قانون ديوان الرقابة المالية رقم 16 لسنة 2002	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
5	الجزائر	المادة 16 من قانون مجلس المحاسبة رقم 90-20 لسنة 1990	النشر في الجريدة الرسمية
6	السعودية	المادتان 20 و21 من نظام ديوان المراقبة العامة رقم 9 لسنة 1971	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
7	العراق	المادة 28 من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 31 لسنة 2011	يسمح بنشر التقارير الرقابية بكافة الطرق
8	الكويت	المادة 22 من قانون ديوان المحاسبة الكويتي رقم 30 لسنة 1964	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
9	اليمن	المادة 13 من قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم 39 لسنة 1992	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
10	عمان	المادة 20 من المرسوم السلطاني رقم 55 لسنة 2000	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
11	قطر	المادة 14 من قانون ديوان المحاسبة رقم 4 لسنة 1995	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
12	لبنان	المادتان 49 و50 من المرسوم رقم 82 لسنة 1983م بشأن تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته	النشر في الجريدة الرسمية
13	مصر	المادة 18 من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
14	سوريا	المادة 30 من المرسوم التشريعي رقم 64 لسنة 2003 من قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية	لا يوجد إشارة إلى إمكانية نشر التقارير
15	تونس	المادة 54 من القانون رقم 8 لسنة 1968 وتنقيحاته	أجازت نشر التقارير بإذن من رئيس الجمهورية
16	السودان	المادة 52 من قانون ديوان المراجعة القومي لسنة 2007	أجازت نشر التقارير بموافقة رئيس الجمهورية

إن عملية نشر التقارير الرقابية تعزز من مبادئ الشفافية والمساءلة في الأجهزة العليا للرقابة، كما تعزز من الدور المهم الذي تمارسه الرقابة الشعبية ممثلة في منظمات المجتمع المدني والنقابات والصحافة ومدوني الفساد في حماية المال العام من خلال اطلاعها ومتابعتها لتلك التقارير، والذي بالنتيجة يمكن من الوصول إلى نظام نزيهة وطني فعال كأحد متطلبات الحكم الصالح والرشيد في مختلف قطاعات الحكم.

ونظرا لأهمية نشر التقارير الرقابية، فقد ارتأيت من خلال هذا المقال، بعرض تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني بنشر تقاريره الرقابية الكترونيا من خلال صفحته الالكترونية، حيث سوف أتناول في هذه المقال عرضا لأنواع التقارير الرقابية التي يصدرها الديوان وذلك في المبحث الأول من المقال، أما المبحث الثاني فسوف أتناول فيه الإطار القانوني لنشر التقارير الرقابية.

## **المبحث الأول: التقارير الرقابية التي يصدرها ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني:**

يعتبر ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني احد ابرز مؤسسات الرقابة الرسمية في إطار دولة فلسطين، وهو ركن أساسي من أركان نظام النزاهة الوطني، حيث يعتبر الديوان المؤسسة الدستورية المتخصصة التي عهد إليها مهمة الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية وغير الحكومية لغرض مراقبة صرف الأموال العامة وكيفية استغلالها.

ويتمتع الديوان وفقا لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004 بصلاحيات رقابية واسعة تتسم بالشمولية، حيث تخضع لرقابته كافة المؤسسات العامة في دولة فلسطين ويقع على عاتقه ضمان سلامة الأداء في المؤسسات العامة وانسجام أنشطتها المالية والإدارية مع القوانين والسياسات العامة لدولة فلسطين، وضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام.

ومن خلال ممارسة الديوان لاختصاصه في الرقابة والتدقيق فان قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004م اوجب على الديوان إعداد التقارير اللازمة لممارسة أعماله. فبعد الانتهاء من أي عملية من عمليات الرقابة والتدقيق التي يمارسها الديوان يقوم بإعداد تقرير يتضمن بإيجاز مجمل ما قام به من أعمال ونتائج توصل إليها من خلال عملية الرقابة التي قام بها. فقيام الديوان بإعداد التقرير وتقديمه للجهة المعنية يعتبر من أهم واجباته للأسباب التالية:

- يعتبر التقرير المكتوب الصادر عن الديوان كسلطة رقابية عليا بأنه الأداة الوحيدة للديوان في تثبيت وجوده وبسط كيانه على المؤسسات الخاضعة لرقابته.

- يمثل التقرير الوسيلة التي يعبر عنها الديوان برأيه الفني وحكمه في البيانات والمعلومات المقدمة له، والتي تهدف بالنتيجة إلى رفع مستوى الأداء وتحسين مستوى الخدمات وضمان احترام وتطبيق القوانين والنظم المحاسبية والمالية.

- تساهم التقارير الرقابية في رصد المخالفات القانونية المتعلقة بإنفاق وتحصيل المال العام والحد من الفساد. ويصدر عن الديوان وفقا لأحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004 عدة أنواع من التقارير يمكن إجمالها بما يلي:

### **أولا: تقارير الحسابات الختامية:**

يصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية وفقا لنص المادة 34 من القانون تقريرا عن مراجعته للحساب الختامي الصادر عن وزارة المالية كل عام ويرفع ملاحظاته بشأنه إلى المجلس التشريعي، حيث أن الديوان قام بالتدقيق على الحساب الختامي عن السنوات 2008 و2009 و2010 وقام بإعداد تقرير مفصل يبين نتائج مراجعته لتلك الحسابات.

### **ثانيا: التقرير السنوي:**

يصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية وفقا لنص المادة 8 من القانون تقريرا سنويا عن نتائج أعماله وملاحظاته المستخلصة من التقارير التي قام بإعدادها عن المؤسسات الخاضعة له سواء كانت دورية أو خاصة، ويزود نسخ منه إلى رئيس دولة فلسطين والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء. وقد قام الديوان منذ إنشائه بالالتزام بتقديم تقاريره السنوية إلى الجهات التي نص عليها القانون عن الأعوام من 2006 إلى 2012.

**ثالثا: التقارير ربع السنوية أو عند الطلب:**

يصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية وفقا لنص المادة 26 من القانون تقريبا ربع سنوي أو عند الطلب يتضمن نتيجة تحرياته ودراساته وأبحاثه ومقترحاته والمخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها والملاحظات والتوصيات بشأنها ويزود نسخ منه إلى رئيس دولة فلسطين والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء.

**رابعا: التقارير الخاصة:**

يصدر ديوان الرقابة المالية والإدارية وفقا لنص المادة 28 من القانون تقارير خاصة بشأن بعض المسائل ذات الأهمية التي تستوجب سرعة النظر فيها ويزود نسخ منها إلى رئيس دولة فلسطين والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء.

## المبحث الثاني: الإطار القانوني لنشر التقارير الرقابية

إن مفهوم نشر التقارير الرقابية يدخل ضمن المعايير الراسخة لضمان استقلالية وفعالية الأجهزة الرقابية، كما يعتبر من وجهة نظرنا التزاما على الأجهزة الرقابية عند ربط ذلك مع مفهوم الحق في الحصول على المعلومات والاطلاع عليها والذي يعتبر من أهم أركان وشروط الحكم الصالح والرشيد.

هذا وقد اهتمت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "انتوساي"، بإصدار الإعلانات والمعايير التي توضح وتنظم عمل الأجهزة العليا للرقابة، وقد كان من ضمن تلك المعايير المعيار رقم 20 ISSAI والذي وضح أسس الارتقاء بمبادئ الشفافية والمسائلة في الأجهزة العليا للرقابة، حيث تم عرض أفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية والمحاسبة، فقد نص المبدأ السابع منه على تشجيع نشر التقارير الرقابية باعتبارها من الممارسات الجيدة وحث على نشرها وتوفيرها في المواقع الالكترونية.

كما أن إعلان ليما المتعلق بالمبادئ الرقابية والصادر عن الانتوساي عام 1977 تضمن القسم 16 منه على تخويل الأجهزة العليا للرقابة بتقديم نتائج أعمالها الرقابية للبرلمان أو أي هيئة عمومية مسؤولة ونشر تلك النتائج.

إن مبدأ نشر التقارير الرقابية الذي رسخته الانتوساي نص عليه قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني، وذلك في المادة (8) منه والتي تنص (يقدم رئيس الديوان لكل من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء تقريرا سنويا أو عند الطلب عن أعماله وملاحظاته وعليه أن يزود رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء بأية بيانات أو معلومات أو دراسات أو أبحاث يطلبونها منه والقيام بأي عمل آخر يعهد به إليه من أي منهم، وينشر التقرير في الجريدة الرسمية).

والتزاما من ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني بذلك المعيار وإيماننا منه بأهمية نشر التقارير الرقابية في ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة والحكم الصالح، فإن الديوان اهتم اهتماما بالغا بنشر تقاريره كما نصّ على ذلك القانون، إلا انه ونظرا لقلّة الإمكانيات المالية المتاحة لديوان الفتوى والتشريع الذي يقوم بإصدار الجريدة الرسمية وعدم قدرته على تحمل تكاليف نشر التقرير السنوي كل عام، ولكبر حجم التقارير من حيث عدد الصفحات، فإن ديوان الرقابة يقوم بنشر تقاريره بكافة أنواعها الكترونيا على الصفحة الالكترونية الخاصة به عبر الانترنت، وذلك قياسا على إمكانية نشر تلك التقارير بالجريدة الرسمية والمتاح الاطلاع عليها لكافة أفراد الشعب. واحتراما منه لحق الإنسان الطبيعي في الحصول على المعلومات الذي كفلته المواثيق الدولية، حيث يوضح الجدول التالي التقارير المنشورة من قبل ديوان الرقابة على صفحته الالكترونية.

الرقم	نوع التقرير	موضوع التقرير	تاريخ النشر
1	تقرير سنوي/ حساب ختامي	التدقيق على الحساب الختامي للسنة المالية 2010	2013/3/18
2	تقرير سنوي	التقرير ربع السنوي الأول للعام 2012	2012/11/7
3	تقرير سنوي	الملخص التنفيذي للتقرير السنوي للعام 2011	2012/5/31
4	تقرير سنوي	الملخص التنفيذي للتقرير السنوي للعام 2010	2011/3/2
5	تقرير سنوي	الملخص التنفيذي للتقرير السنوي لعام 2009	2010/4/14
6	تقرير سنوي	التقرير السنوي 2009 الجزء الأول	2009/4/14
7	تقرير سنوي	التقرير السنوي 2009 الجزء الثاني	2009/4/14
8	تقرير سنوي	التقرير السنوي 2009 الملاحق	2009/4/14
9	تقرير سنوي	التقرير السنوي للعام 2008 وملخصه التنفيذي	2009/2/1
10	تقرير سنوي	التقرير السنوي للعام 2006	2007/3/1
11	تقرير سنوي	الملخص التنفيذي للتقرير السنوي لعام 2006	2007/3/1
12	تقرير ربع سنوي	التقرير ربع السنوي الثاني للعام 2012	2012/11/29
13	تقرير ربع سنوي	تقرير حول دمج الهيئات المحلية	2013/3/19
14	تقرير ربع سنوي	التقرير ربع السنوي الثالث للعام 2011	2011/12/18
15	تقرير ربع سنوي	التقرير ربع السنوي الأول للعام 2011	2011/10/16
16	تقرير ربع سنوي/ حساب ختامي	تقرير الربع السنوي الثالث 2010 حول الحساب الختامي للعام 2008	2010/9/22
17	تقرير ربع سنوي	تقرير الربع السنوي الثاني 2010	2010/9/13
18	تقرير ربع سنوي	التقرير ربع سنوي الأول للعام 2010	2010/5/30
19	تقرير ربع سنوي	تقرير الربع السنوي الثاني 2010	2010/9/12
20	تقرير ربع سنوي	الملخص التنفيذي للتقرير ربع السنوي الأول 2009	2009/6/14
21	تقرير ربع سنوي	التقرير ربع السنوي الأول للعام 2009	2009/4/15
22	تقرير ربع سنوي	التقرير ربع السنوي الثالث للعام 2008	2008/11/1
23	تقرير ربع سنوي	التقرير ربع السنوي الثاني للعام 2008	2008/8/1
24	تقرير ربع سنوي	التقرير ربع السنوي الأول للعام 2008	2008/5/15
25	تقرير خاص	تقرير خاص عن مؤسسة أمان (الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة)	2010/9/20
26	تقرير خاص	تقييم نظام الرقابة و التدقيق الداخلية	2008/6/1
27	تقرير خاص	التقرير المالي للعام 2006	2008/2/3

## أولاً: النتائج:

من خلال هذا المقال تم عرض دور النشر الالكتروني للتقارير الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة باعتبار التقارير الرقابية هي الأداة لتلك الأجهزة، حيث توصلنا بالنتيجة إلى ما يلي:

أ- إن النشر للتقارير الرقابية يعتبر من المبادئ الرئيسية التي رسختها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الانتوساي" باعتبار أن النشر لتلك التقارير يرسخ قيم النزاهة والحكم الصالح وفيه احترام لحق الإنسان الطبيعي في الحصول على المعلومات والاطلاع عليها.

ب- إن هناك قوانين لم تشر إلى وجوب نشر التقارير الرقابية، وأخرى سمحت بالنشر.

ج- تبين لنا أهمية النشر الالكتروني للتقارير الرقابية نظرا لازدياد إقبال الأفراد على استخدام شبكة الانترنت وسهولة الوصول إلى المعلومات بشكل سريع من خلالها، ويمكن ان يعوض النشر بالجريدة الرسمية.

د- إن عملية نشر التقارير الرقابية تعزز من دور الرقابة الشعبية في حماية المال العام عبر متابعتها لهذه التقارير وإجراء النقاش حولها.

## ثانياً: التوصيات:

1- تعديل القوانين التي لا تسمح بنشر تقرير الأجهزة الرقابية، بحيث يتم تعديل النصوص القانونية لتتوافق مع معايير الانتوساي، حيث أرى أن يتم التعديل بوجوب نشر التقارير الرقابية من قبل الأجهزة العليا للرقابة بالطريقة التي يراها مناسبة بما في ذلك النشر بالموقع الالكتروني والجريدة الرسمية والصحافة.

2- تشجيع الأجهزة الرقابية بتخصيص صفحة متخصصة لها عبر شبكة الانترنت يتم نشر التقارير الرقابية بها كاملة وعدم اقتصار عملية النشر على الملخصات التنفيذية لتلك التقارير.

## ثالثاً: المصادر والمراجع:

. المصادر:

- القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003م.

- قانون ديوان الرقابة المالية والادارية رقم 15 لسنة 2004م.

. المراجع:

1- الكتب: بلال البرغوثي، الحق في الحصول على المعلومات وواقعه في فلسطين، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات العامة "مدى"، فلسطين، 2010م.

2- الرسائل الجامعية: جمال عبد العليم عبد الكريم السيد، آليات الرقابة الشعبية على نشاط المرافق العامة، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة المنصورة، مصر، 2002م.

3- الدوريات: إبراهيم فرغلي، "الفييس بوك" العربي .. من الثورة إلى الرقابة الشعبية، مجلة العربي، العدد 630، سنة 2011، ص142-ص147.

4- مقالات منشورة في المواقع الالكترونية: - عادل عبد الصادق، هل أصبح الفييس بوك أداة للرقابة الشعبية، والمنشور على الصفحة الالكترونية <http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/83184.asp>.

- جبريل بن حسن العريشي، النشر الالكتروني، والمنشور على الصفحة الالكترونية <http://faculty.ksu.edu.sa/AI->

5- المواقع الالكترونية: [www.arablegalportal.org](http://www.arablegalportal.org) / [www.saaacb.ps](http://www.saaacb.ps) / [www.ahram.org](http://www.ahram.org) / [www.pacc.pna.ps/ar](http://www.pacc.pna.ps/ar) / [www.issai.org](http://www.issai.org)

جمهورية  
مصر العربية

## دور مراقب الحسابات في تقييم إدارة مخاطر الأعمال وأثر ذلك على عملية المراجعة

مقال  
محرر

إعداد: السيد/ عامر على سليمان محمد  
مراقب بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة  
وتقويم الأداء لقطاعات الاقتصاد

### مقدمة:

إن العمل في بيئة شديدة التغير قد فرض على المنشآت العديد من التحديات والمخاطر، ومن ثم فإن نجاح المنشآت واستمرارها في المستقبل يتوقف على مدى قبولها وتعاملها مع هذه المخاطر وإدارتها بشكل جيد وفعال، وأصبح التحدي الأساسي للمنشآت هو تحسين قدرتها على إدارة المخاطر.

ولقد لقي مفهوم المخاطر وإدارتها اهتماما بالغا منذ نهاية القرن العشرين من كافة الجهات الأكاديمية والمهنية والتشريعية والسياسية، وقد ازداد هذا الاهتمام من عام 1999 نتيجة للانهييارات المالية التي تعرضت لها الأسواق المالية في دول شرق آسيا عام 1997 والإخفاقات المالية والمحاسبية المؤثرة لكل من شركة إنرون عام 2001، وشركة وورلد كوم عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة الفساد والغش والتلاعب.

كما أن تأثير وانعكاس المخاطر التي تواجهها المنشآت على المراجعة والمراجعين تنبع من إمكانية قيام المراجعة بدور فعال في إدارة هذه المخاطر عن طريق تقييم الأساليب والإجراءات التي قررتها الإدارة للسيطرة والتحكم في هذه المخاطر ويتطلب هذا الأمر بدوره مراجعاً مؤهلاً وقادراً على تقييم إدارة هذه المخاطر، ولقد ارتبطت المراجعة الداخلية ارتباطاً وثيقاً بالمسؤولية عن مراجعة هذه المخاطر في الوقت الذي غاب فيه الدور الصريح للمراجعة الخارجية ومراقب الحسابات فيما يتعلق بهذا الأمر.

ومما سبق يمكن تلخيص المشكلة التي يتناولها المقال في عدم وضوح الدور الذي يقوم به مراقب الحسابات في تقييم إدارة المخاطر الخاصة بالمنشآت، وأثر ذلك على عملية المراجعة، والتقارير عنها. وعلى ذلك يهدف المقال إلى دراسة وتحليل دور مراقب الحسابات في تقييم إدارة مخاطر الأعمال، وأثر ذلك على عملية المراجعة ومخاطرها.

وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تم تناول النقاط التالية:

أولاً: طبيعة مخاطر الأعمال.

ثانياً: ماهية عملية إدارة مخاطر الأعمال.

ثالثاً: المراجعة الخارجية ودور مراقب الحسابات في تقييم إدارة مخاطر الأعمال.

## أولاً: طبيعة مخاطر الأعمال:

### 1- تعريف مخاطر الأعمال:

- مخاطر الأعمال هي التهديد الذي تتعرض له المنشأة في الوقت الحاضر بأن حدث أو تصرف معين من المحتمل أن يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة المنشأة على تحقيق وتنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها بنجاح.
- عرفت اللجنة الخاصة بخدمات التأكيد التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي مخاطر الأعمال بأنها "التهديد أو الإنذار بأن حدث أو تصرف معين سوف يؤثر سلباً على قدرة المنشآت على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها بنجاح.
- عرفت معايير المراجعة الداخلية الحديثة المخاطر على أنها "حالة من عدم التأكد بخصوص وقوع حدث معين قد يؤثر على تحقيق الأهداف أما التوصيات الخاصة بهذه المعايير فقد عرفت المخاطر بأنها أي احتمال أن يؤثر حدث أو تصرف معين تأثيراً سلبياً على المنشأة.

### 2- المخاطر المرتبطة بالمراجعة:

وهي:

- مخاطر المراجعة: وهي احتمال عدم تمكن مراقب الحسابات من إبداء رأي سليم عن القوائم المالية.
- مخاطر المراجعة الداخلية: وهي التهديدات التي تواجه وظيفة المراجعة الداخلية.
- مخاطر أعمال المراجعة: وتشير إلى ما قد يترتب على أداء عملية المراجعة من نتائج سلبية ممثلة في تعرض منشأة المراجعة لدعاوي وانتقادات، لذا تسمى أحياناً بمخاطر المهنة.
- ويرى البعض أن هناك علاقة بين مخاطر الأعمال التي تواجه منشآت الأعمال وبين كل من مخاطر المراجعة ومخاطر أعمال المراجعة، حيث تؤثر تقديرات مراقبي الحسابات لمخاطر أعمال المنشأة في تقديرهم لمخاطر المراجعة والعكس صحيح، ولذلك يجب أن يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار هذه العلاقات المعقدة.

### 3- مؤشرات حدوث مخاطر الأعمال:

تعتبر خصائص تدهور الأعمال من المؤشرات الأساسية لمخاطر الأعمال، وأهم هذه الخصائص ما يلي:

- ازدياد حدة المنافسة - تقادم المخزون - ارتفاع المديونية - تدهور الأرباح المحققة - وجود دعاوي قضائية مرفوعة ضد المنشأة - انخفاض الطلب على منتجات المنشأة - ازدياد معدل دوران العمالة - ضعف كفاءة وأساليب الأداء - انخفاض مستوى جودة المنتجات - عدم القدرة على سداد الالتزامات - عدم توافر الاستقرار السياسي - عدم القدرة على التغيير - عدم كفاءة مجلس الإدارة والعمالين ولجنة المراجعة (إن وجدت) - عدم ملائمة إجراءات الفحص والرقابة على الجودة - عدم كفاية رأس المال العامل - حالات الغش التي تقع من الإدارة أو الموظفين أو الغير - الاعتماد على مورد أو عميل واحد.

### 4- أنواع مخاطر الأعمال:

- هناك العديد من مخاطر الأعمال التي قد تتعرض لها منشآت الأعمال، وبصفة عامة يمكن وضع مجموعة تصنيفات لمخاطر الأعمال من زوايا مختلفة من أهمها ما يلي:

4-1- من حيث طبيعة المخاطر: وتنقسم إلى:

- المخاطر الاقتصادية: هي الأضرار التي قد تواجه الحالة الاقتصادية للمنشأة مثل المخاطر المتعلقة بالربحية والسيولة.
- المخاطر غير الاقتصادية: هي الأضرار ذات الطبيعة غير الاقتصادية التي قد تواجه المنشأة.

4-2- من حيث مصدر المخاطر:

يمكن تقسيم المخاطر من حيث المصدر إلى نوعين هما:

- مخاطر داخلية: هي المخاطر التي تنبع من داخل المنشأة مثل نقص السيولة، تراكم المخزون.
- مخاطر خارجية: هي المخاطر التي تنبع من خارج المنشأة، ومن أمثلتها المنافسة الضارة.

### ثانياً: ماهية عملية إدارة مخاطر الأعمال:

1- تعريف إدارة المخاطر:

تعددت تعريفات عملية إدارة المخاطر، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يعرفها المعيار البريطاني (AIRMIC, ALARM, IRM: 2002) "العملية التي من خلالها تقوم الشركات بدراسة المخاطر المرتبطة بأنشطتها بشكل منظم Methodically بهدف تحقيق منافع مستمرة في كل نشاط، وعبر كل الأنشطة".
- ويعرفها الإطار المتكامل لإدارة مخاطر المنشأة (COSO ERM Integrated Framework) بأنها: "عملية يقوم بها مجلس إدارة شركة، وإدارتها، وكافة الموظفين العاملين بها، تطبق وفق استراتيجية توضع بها، وتصمم لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تواجهها وتؤثر عليها، وتدير المخاطر إلى مستوياتها المقبولة (Risk Appetite) وذلك من أجل توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهدافها.

2- مسؤولية إدارة المخاطر:

- مجلس إدارة الشركة مسؤول بشكل عام عن تحديد وإدارة المخاطر التي تعترض تحقيق أهدافها، وعادة ما يفوض المجلس فريق الإدارة في تحمل هذه المسؤولية، وقد يكون هناك وحدة مستقلة تنسق وتخطط لإدارة هذه الأنشطة، ولها مهارات ومعارف خاصة، وعلى الرغم من أن كل فرد في الشركة له دور في نجاح إدارة المخاطر، إلا أن المسؤولية الأساسية لتحديد وإدارة المخاطر تقع على عاتق الإدارة بالنيابة عن المجلس.

3- التقرير عن إدارة المخاطر:

- من المتطلبات الرئيسية لمجلس إدارة الشركة الحصول على تقرير يؤكد بأن عمليات إدارة المخاطر تنفذ بفعالية، وأن المخاطر الرئيسية قد تم إدارتها إلى المستوى المقبول، ويحصل المجلس على هذا التأكيد من عدة مصادر هي: الإدارة، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، والمراجعات الخاصة المستقلة.

4- تقرير كوسو (COSO Report) وإدارة مخاطر الأعمال:

- صدر هذا التقرير في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر عام 2004 ويعتبر من أهم الإصدارات التي تناولت إدارة ومراجعة إدارة مخاطر الأعمال.

حيث تناول بشكل واضح ومفصل مخاطر الأعمال التي تعترض منشآت الأعمال الأمريكية. وجدير بالذكر أن الهدف الأساسي لهذا التقرير هو تحسين نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت الأمريكية بالشكل الذي يجعلها قادرة على مواجهة مخاطر الأعمال التي تتعرض لها، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. وقد وضع هذا التقرير إطاراً يتضمن العناصر الأساسية لعملية إدارة مخاطر الأعمال. وأهم عناصر هذا الإطار، تعريف إدارة مخاطر المشروع، مكونات عملية إدارة المخاطر، تأثير المخاطر على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها.

### ثالثاً: المراجعة الخارجية ودور مراقب الحسابات في تقييم إدارة مخاطر الأعمال:

يمكن التذليل على اهتمام المراجعة الخارجية بمراجعة إدارة مخاطر الأعمال من خلال عرض العناصر التالية:

#### 1- معايير المراجعة الدولية وإدارة مخاطر الأعمال:

لقد أولت معايير المراجعة الدولية الأهمية لمخاطر الأعمال التي قد تتعرض لها المنشأة الخاضعة للمراجعة. ويرجع ذلك إلى تأثير هذه المخاطر على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها، بجانب احتمال تأثير هذه المخاطر على مخاطر عملية المراجعة نفسها. ويظهر هذا الاهتمام في المعيار رقم (315) بعنوان "فهم الوحدة والبيئة التي تعمل فيها وتقدير المخاطر والأهمية النسبية" والصادر في أكتوبر 2003 والوارد ضمن مجموعة المعايير الخاصة بالتخطيط لأعمال المراجعة. حيث ألزم هذا المعيار مراقب الحسابات بضرورة التعرف على مخاطر أعمال العميل ومراعاة ذلك عند وضع خطة المراجعة.

#### 2- تقييم مخاطر أعمال المنشأة:

مخاطر أعمال المنشأة هي المخاطر الناجمة عن مواجهة الحالة الاقتصادية للعميل لآثار سلبية أو انخفاض في الأجل القصير أو الطويل، وينعكس ذلك في انخفاض السيولة والربحية وغيرها. وتقدير هذا النوع من المخاطر يتم عن طريق وصف عام للمنشأة محل المراجعة متضمناً معلومات عن توقعات النمو ومظاهر وأسباب تغيير مراقبي الحسابات، ووضع المنشأة الحالي والمخطط ببورصة الأوراق المالية، ومعلومات نهاية السنة المالية، ووصف للأساليب المتبعة في إدارة المنشأة بما فيها علاقة الإدارة مع مراقب الحسابات السابق، ومقدار التخطيط طويل الأجل الذي اتخذته الإدارة، ومستوى المنافسة في النشاط أو الصناعة، هذا بالإضافة إلى معلومات مالية مقارنة مع الصناعة أو النشاط عن فترتين ماليتين متتاليتين مثل المبيعات، والدخل الصافي، وملخص لبعض النسب المالية، ومعلومات عن هيكل الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة.

#### 3- تقييم مخاطر المراجعة:

يقصد بمخاطر المراجعة تلك المخاطر الناتجة عن فشل مراقب الحسابات بدون قصد في أن يعدل بطريقة مناسبة رأيه عن القوائم المالية المحرفة تحريفاً جوهرياً وتتضمن المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة، ومخاطر عدم الاكتشاف. ويتطلب تقدير هذه المخاطر ضرورة توافر معلومات عن نشاط أو صناعة المنشأة، والعلاقة السابقة بين مراقب الحسابات والمنشأة، واهتمام الإدارة بهيكل الرقابة الداخلية، ومدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية بالمنشأة محل المراجعة، ويبدو منطقياً ارتباط مخاطر أعمال المنشأة ومخاطر المراجعة بالمنشأة محل المراجعة وأيضاً يؤثران على بعضهما عندما يقوم مراقب الحسابات بتقييم المخاطر المرتبطة.

#### 4- أساليب إعداد وتنفيذ المراجعة الخارجية وإدارة مخاطر الأعمال:

هناك أسلوبان أساسيين يستعين بهما مراقب الحسابات لتصميم وتنفيذ برنامج المراجعة وهما:

##### 4-1- أسلوب المراجعة على أساس الإجراءات:

يعد من أول الأساليب التي استعان بها مراقبو الحسابات في تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة ويقوم على أساس إتباع مجموعة من الإجراءات النمطية التي ثبتت فعاليتها من خلال اكتشاف أكبر قدر من التحريفات الجوهرية أن هذا الأسلوب يتجاهل دور الخطر في تصميم برنامج المراجعة.

##### 4-2- أسلوب المراجعة على أساس الخطر:

ظهر هذا الأسلوب نتيجة ظهور العديد من المشكلات المالية التي لحقت ببعض الشركات في فترة الستينات وتزايد حالات إفلاس بعض هذه الشركات. ويقوم هذا الأسلوب على فكرة جوهرية وحيوية وهي أن مراقب الحسابات يجب أن يوجه موارده واهتمامه نحو المناطق الأكثر خطورة ثم تليها وهكذا.

ويندرج تحت هذا الأسلوب أساليب فرعية تتسم جميعها باهتمامها بالخطر إلا أنها تختلف من حيث طريقة تناولها ومعالجتها للمخاطر التي تتعرض لها عملية المراجعة وهذه الأساليب هي:

- أسلوب نموذج الخطر، أسلوب تحليل الخطر، أسلوب المراجعة على أساس إدارة الخطر.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن مراقب الحسابات يمكن أن يساعد المنشأة من خلال تحديد المخاطر المصاحبة لها، ومن خلال تقييم نظم الرقابة بالمنشأة لمواجهة هذه المخاطر ويجب أن يضع إجراءات متفق عليها لتقدير احتمال الأحداث غير الملائمة الهامة، وتهدف هذه الإجراءات إلى تقييم استجابة الإدارة لتحديد المخاطر وتقييم كافة أنظمة المتابعة والرقابة للمخاطر التي تم وضعها بمعرفة الإدارة.

وتشير دراسة أخرى إلى أن مراقب الحسابات هو أنسب مهني لمساعدة منشآت الأعمال على إدارة المخاطر وذلك كمستشار خارجي، وقد يرجع ذلك إلى أن مراقبي الحسابات يتمتعون بحسن التعامل مع العملاء، كما أن لديهم المهارات والتخصصات المطلوبة لمساعدة المنشآت على تقدير وإدارة المخاطر بشرط ألا يؤثر ذلك على استقلاليتهم.

##### 5- تأثير تقييم مراقب الحسابات لمخاطر الأعمال على عملية المراجعة والتقرير عنها:

على مراقب الحسابات أن يقرر مدى تأثير مخاطر الأعمال وتقييم إدارة هذه المخاطر على خطة وبرنامج المراجعة ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها، وفي عام 1983 أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي منشور بالمعيار رقم 47 لسنة 1983 والخاص بمخاطر المراجعة والأهمية النسبية والذي أوضح أن تأثير تقييم مراقب الحسابات لدرجة المخاطرة ومدى إمكانية الاعتماد على إدارة المراجعة الداخلية سوف يوفر معلومات مفيدة في مجال المراجعة.

وهناك مجموعة من الدراسات السابقة في هذا المجال، والتي يمكن تلخيص نتائجها فيما يلي:

- يقسم خطر المراجعة إلى ثلاثة عناصر أساسية، يجب أن يأخذها مراقب الحسابات في الاعتبار عند تخطيط عملية المراجعة وتحديد حجم وطبيعة إجراءات المراجعة:

### 1- الخطر الملازم **Inherent Risk**:

وهو احتمال أن حساباً معيناً أو مجموعة من العمليات تتضمن أخطاء جوهرية بدون الأخذ في الاعتبار كفاءة نظام الرقابة الداخلية. فهذا الخطر يرتبط بطبيعة العنصر الذي تتم مراجعته.

### 2- خطر الرقابة **Control Risk**:

وهو احتمال وجود أخطاء جوهرية لم تكشفها (أو لم تمنعها) إجراءات الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

### 3- خطر عدم الاكتشاف **Detection Risk**:

وهي درجة المخاطرة التي يتحملها مراقب الحسابات من احتمال أن إجراءات المراجعة التي قام بها لم تكشف الأخطاء الجوهرية.

- معظم الدراسات ركزت على تحليل عناصر نموذج المخاطرة بهدف تحديد كل عنصر، ونسبة المزج المثلى بينها لتحديد درجة مخاطر المراجعة المقبولة. وحيث أن تقييم درجة المخاطرة يساعد مراقب الحسابات في تخطيط وتحديد حجم وطبيعة إجراءات المراجعة، وأن إعداد خطة مراجعة تعكس درجة المخاطرة يعتبر أمراً هاماً لما له من تأثير على اختبارات المراجعة، وأن تقييم أداء إدارة المراجعة الداخلية (وفقاً للمعيار 65 لسنة 1991) له أيضاً تأثير على خطة المراجعة، إذن هناك حاجة لدراسة تأثير درجة المخاطرة المقبولة على درجة اعتماد المراجع على إدارة المراجعة الداخلية.

- إن لمخاطر الأعمال الجوهرية التي تتعرض لها المنشأة أثر كبير على عملية المراجعة حيث أن تقييم مراقب الحسابات لهذه المخاطر وإدارتها بالتأكد سوف يؤثر على تخطيط وتنفيذ برنامج المراجعة من حيث أثر ذلك على البنود المختلفة للفحص وأثر ذلك أيضاً على طريقة عرض نتائج فحص هذه المخاطر الجوهرية ضمن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية وحتى يخلي مراقب الحسابات مسؤوليته القانونية عن ذلك.

### رابعاً: النتائج والتوصيات:

#### - النتائج:

في ضوء ما تم عرضه في المقال فقد تم التوصل الى النتائج التالية:

- 1- تدور تعريف مخاطر الأعمال حول أنها احتمال تحقق خسائر مستقبلية.
- 2- هناك فرق في المفهوم بين مخاطر الأعمال ومخاطر المراجعة ومخاطر المراجعة الداخلية ومخاطر أعمال المراجعة.
- 3- هناك مجموعة من المؤشرات التي يستدل بها على وجود مخاطر الأعمال.
- 4- تعرف إدارة المخاطر بأنها الإجراءات والتدابير التي تضعها إدارة المنشأة من أجل تحديد وتقدير وإدارة الأحداث المحتملة بما يوفر تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة.
- 5- هناك أهمية كبيرة لقيام مراقب الحسابات بتقدير مخاطر المراجعة.
- 6- يقوم مراقب الحسابات بالتعرف على سياسات المنشأة في إدارة المخاطر وقيمتها ويدرج نتائج هذا التقييم ضمن تقريره.

- 7- هناك تعاون كبير فيما يتعلق بالمراجعة بين مراقب الحسابات والمراجع الداخلي ولا يوجد تعارض في المصالح بينهما خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
- 8- إن نتائج تقييم المخاطر التي يتوصل إليها مراقب الحسابات تؤثر بشكل كبير على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وتؤثر على درجة اعتماده على نظام الرقابة الداخلية وإدارة المراجعة الداخلية، كما تؤثر على طريقة عرض التقرير حيث لا بد أن يتضمن نتائج تقييم هذه المخاطر.
- 9- من الممكن أن يقدم مراقب الحسابات خدمات استشارية في مجال إدارة المخاطر بشرط ألا يؤثر ذلك على درجة استقلاليتها.
- التوصيات:

- استناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن للباحث أن يوصى بما يلي:
- 1- توعية المنشآت في القطاعات المختلفة لتبني رؤية شاملة للمخاطر وإدارتها.
- 2- نشر الوعي بين القائمين على إدارة الشركات في الدول العربية، وموظفيها، ومراجعيها الداخليين والخارجيين، ومساهميها بجدوى إدارة المخاطر.
- 3- الاهتمام بالتعاون بين مراقب الحسابات وإدارة المراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر الأعمال.
- 4- قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية بالمنظمة العربية بعمل دورات تدريبية متخصصة في مجال مراجعة مخاطر الأعمال.

### قائمة المراجع:

#### أولاً: المراجع العربية

##### 1- الكتب:

- د. إبراهيم عثمان شاهين، "المراجعة - دراسات معاصرة وحالات عملية"، الطبعة السادسة - جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2003.
- د. أسامة محمود عبد السلام، "الخطر وإدارته والتأمين ورياضياته"، القاهرة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، الطبعة الأولى، 2001.
- د. محمد محمود عبد المجيد وآخرون، "المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة: النظرية والتطبيق"، القاهرة، بدون ناشر، 2002.
- 2- الدوريات العلمية:
- د. إبراهيم عثمان شاهين، "المراجعة المتكاملة - نحو نظرة رشيدة للمراجعة في القرن الحادي والعشرين، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، 2003.
- د. حسام السعيد الوكيل، "دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشأة" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الرابع، الجزء الثاني، 2010.
- د. صبحي محمود صالح الخطيب، "دراسة تحليلية لتأثير تقييم المراجع الخارجي لدرجة المخاطرة على درجة اعتماده على إدارة المراجعة الداخلية - دراسة نظرية تطبيقية" مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثامن والثلاثون، سبتمبر 2001.
- د. عوض لبیب فتح الله الديب: العوامل المؤثرة في قرار المراجع الخارجي المتعلق بتعديل تقرير المراجعة للإفصاح عن الشك في مقدرة مشروع عميل المراجعة على الاستمرار في النشاط - دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 1998.

- د. محمد حسني عبدالجليل صبحي ، "التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة - دراسة تحليلية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، العدد الأول، يناير، 2000.
- د. محمد عبد الحافظ عبد العال، "استراتيجيات تفعيل جودة ضوابط الرقابة في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر" المجلة العلمية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد الثاني، 2005.
- د. محمد عبد الله مجاهد " تقييم مخاطر بيئة عملية المراجعة المرتبطة بقرار قبول العميل وأثرها على هذا القرار بالتطبيق على بيئة الممارسة المهنية بجمهورية مصر العربية" المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الثاني ، المجلد السادس والعشرون ، 2003.

### 3- الرسائل العلمية :

- أشرف محمد ابراهيم منصور، "نموذج مقترح لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال - دراسة نظرية ميدانية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2005.
- إيمان ممدوح محمد على عرفة، "استخدام أسلوب إدارة الخطر في زيادة فعالية وكفاءة برنامج المراجعة - دراسة تحليلية تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، 2003.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Arens. Alvin a. Et al, : "auditing: an Integrated approach" . (new) Jersey: prentice hall international . Inc eighth edition . 2000.
- konrath, larry f.: "auditing concepts and application : a risk analysis approach". london : south western college publishing . 1999.
- International Auditing And Assurance Standards Board: ISA no. 315. ISA No. 315.
- Leithhead, barry S. : "ensuring audit relevance" . Internal Auditor, Decmber 2000.
- McNamee, david: "Targeting Business Risk", Internal Auditor, October, 2003.
- The Institute Of Internal Auditors " Standards For The Professional Practice Internal Auditing" 2001.
- IIA the institute of internal auditors (2004), "the role of internal audit in enterprise wide risk manngement", september,
- The committee of sponsoring organizations of the treadway commission (Coso), (2004), "enterprise risk management – integrated framework: executive

الجمهورية  
اليمنية

## نظام توثيق ومتابعة وتحليل مخرجات الجهاز الرقابية إلكترونياً

مقال  
محرر

- تجربة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية -

إعداد: محاسب قانوني/ عبد الحكيم لطف الصباحي  
المدير العام للرقابة على الجودة بالجهاز

### مقدمة:

إن نظام توثيق ومتابعة وتحليل مخرجات الجهاز الرقابية إلكترونياً يعد ثمرة لقاءات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية مع الجهات الرقابية والتشريعية وخصوصاً مجلسي النواب والشورى (ممثلي الشعب) صاحب المصلحة الحقيقية من الدور الرقابي الذي يقوم به الجهاز. ومنها تلك اللقاءات مع الإخوة رئيس وأعضاء اللجنة المالية بمجلس الشورى، وعادة يتم النقاش حول الملاحظات وجوانب القصور في أداء بعض الوحدات الحكومية من الوزارات والهيئات والمؤسسات وفروع الوزارات بالمحافظات، ويستلزم الأمر أحياناً موافاة الإخوة في اللجنة المالية ببيانات وإيضاحات إضافية عن أداء بعض الجهات محل المراجعة.

### طبيعة المشكلة (تلبية رغبات مستخدمي تقارير الجهاز):

من خلال النقاش مع الإخوة/ رئيس وأعضاء اللجنة المالية بمجلس الشورى طلب الأخ/ رئيس اللجنة المالية حينذاك بأن اللجنة لا تريد الملاحظات والمخالفات عن الجهات الحكومية فقط وإنما تريد موافاتها بحجم كل نوع من أنواع المخالفات وخاصة تلك المخالفات الهامة والمتكررة وعلى المستوى الكلي للجهات الحكومية جميعها خلال السنة المالية 2002م فما كان من أعضاء الجهاز حينها (ومن بينهم المدير العام للرقابة على الجودة صاحب فكرة النظام) إلا العودة إلى الجهاز ومن ثم البحث وتجميع تقارير الجهاز الصادرة خلال العام 2003م وما بعده وحصر المخالفات المتفق عليها كظواهر عامة ومشتركة والوصول إلى رقم إجمالي لكل نوع من المخالفات وعلى مستوى جميع الجهات التي تم مراجعتها من قبل الجهاز. إن عملية الوصول إلى النتائج قد كلفت الكثير من الوقت والجهد، كما لم تكن النتائج دقيقة بل كانت أرقاماً تقريبية خاصة إذا ما علمنا أن إجمالي التقارير التي يصدرها الجهاز سنوياً تزيد عن 1300 تقرير.

## البدايات الأولى للنظام:

إن الجهد والوقت الذي بذله الفريق المكلف بالمهمة هو ما دفع الإدارة العامة للرقابة على الجودة للتفكير والبحث عن بدائل في توظيف تقنية الحاسوب في حصر الظواهر العامة والمشاركة وكانت نقطة الانطلاق بتقديم مقترح مكتوب إلى الأخ/ رئيس الجهاز بتاريخ 2004/10/3م متضمناً أفكاراً أولية حول وضع رمز الكتروني لكل نوع من أنواع المخالفات والجهات محل المراجعة، وتم تذييل المقترح بطلب التوجيه للإدارة العامة لتقنية المعلومات بالجهاز لتكليف أحد المبرمجين المختصين بالإدارة بالجلوس معنا لدراسة إمكانية تنفيذ المقترح وتحديد المتطلبات اللازمة لذلك.

## الفكرة بدأت بالتحول إلى واقع ملموس:

وبدأت أعمال النقاش والدراسة وجمع البيانات لفترة ليست بالقصيرة ومن ثم البدء العملي بالإعداد للنظام واستمرت عملية الدراسة والتحليل والتصميم لمدة تزيد عن العام تم خلال هذه الفترة إعداد دليل الرموز الالكترونية للمخالفات والتي تم إستخلاصها من واقع القوانين واللوائح والقرارات النافذة ولعدد يتجاوز السبعين قانون ولائحة وقرار، كما تم إعداد دليل المستخدم للنظام.

وانضم مبرمجون آخرون في أعمال البحث والتصميم وتم وضع الخرائط الالكترونية اللازمة لتنفيذ الأهداف العديدة والتي كانت ترسمها الادارة العامة للرقابة على الجودة كجانب مهني وبما يلبي الاحتياجات المتوقعة من النظام ويقوم الأخوة المبرمجون بالجهاز بتحويل تلك الأفكار إلى تقارير عبر شاشات إلكترونية، وتم تكليف عدد من المراجعين من الإدارة العامة للرقابة على الجودة بمسك وتعبئة النماذج بالبيانات يدوياً من واقع التقارير الصادرة ومن ثم طباعة ومراجعة تلك البيانات وإدخالها إلى النظام وتم البدء بالتطبيق العملي التجريبي للنظام في الأول من يناير من العام 2006م.

وخلال العام الأول 2006م تم إجراء المراجعات اللازمة للنظام وإجراء التعديلات في بعض الشاشات لتسهيل التعامل معها من قبل مدخلي البيانات، كما أن أعمال التطوير مستمرة حيث يتم إضافة شاشات (تقارير) إلكترونية جديدة وبحسب الحاجة نظراً لمرونة النظام وقابليته للتطوير ووفقاً لعدة عوامل منها التصنيف الوارد في تبويب الموازنة العامة للدولة.

كما يقدم النظام تقارير إلكترونية في شكل رسوم بيانية توضيحية مما يساعد على سهولة توصيل المعلومة للقارئ أو متلقي التقرير.

## معلومات عن النظام:

إسم النظام: نظام توثيق ومتابعة وتحليل مخرجات الجهاز الرقابية إلكترونياً أي مخرجات نتائج اعمال المراجعة.

بعض الوظائف التي يقدمها النظام: تتنوع هذه الوظائف وتتعدد ومنها:

1- وظائف معلوماتية: تقارير إحصائية / تقارير غير إحصائية.

2- وظائف تنظيمية وإدارية.

## مميزات النظام:

يتميز هذا النظام بالمميزات التالية:

- 1- يعتبر النظام نظام شبكي (Distributed) ويوضع على السيرفر بكل بياناته، ويتم وضع أيقونة النظام على الحواسيب الموجودة في الإدارة العامة للجودة والإدارات المستفيدة من النظام لتكون هي المدخل والمنفذ للنظام.
- 2- تعدد المستخدمين (Multi-uses) بحيث يمكن لأكثر من مستخدم الدخول إلى النظام لإدخال البيانات في نفس الوقت أو الاطلاع على بيانات معينة.
- 3- هذا النظام نظام تكاملي (Integrity System) مع بعض الأنظمة الموجودة في السيرفر ليقوم بسحب بعض البيانات من تلك الأنظمة مثل نظام الترميز العام، ونظام الجهات الخاضعة للرقابة (بيانات رموز الجهات).
- 4- التامين العالي (High Security) لاستخدام هذا النظام، حيث لا يمكن دخول النظام إلا عن طريق رمز المستخدم وكلمة السر الممنوحة لكل موظف من موظفي الإدارة العامة للرقابة على الجودة.
- 5- صلاحيات الشاشات الممنوحة للمستخدمين (Menus Privileges)، بحيث يوجد لكل مستخدم صلاحيات معينة ومحددة من قبل المدير العام للرقابة على الجودة.
- 6- مراعاة مبدأ وحدة الإدخال والتعديل والحذف تحديداً للمسؤولية و يتم ذلك عبر الإدارة العامة للرقابة على الجودة وبموجب ما يرد إليها رسمياً من قبل الأخ/ رئيس الجهاز أو من قبل الأخوة وكلاء القطاعات وبموجب النماذج المعده لهذا الغرض والمرفقة بتعميم رئيس الجهاز رقم (22) لسنة 2005م ويتم الاحتفاظ بتلك الأوامر والنماذج لدى سكرتارية الإدارة العامة للرقابة على الجودة.
- 7- صمم هذا النظام بلغة اوراكل Oracle هي لغة برمجة قوية تسمح بإعادة هيكلة النظام عند تطويره مستقبلاً.

### تقارير النظام:

- إن لهذا النظام أهمية كبيرة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك لما له من دور كبير في إعداد التقارير الدورية والنوعية وتلبية طلبات ورغبات المستخدمين لمخرجات الجهاز من التقارير وغيرها وبما يحقق أهداف الجهاز ورسالته الرقابية وفقاً لقانونه. وفيما يلي نستعرض بعضاً من تقارير النظام في النقاط التالية:
- 1- سهولة الحصول على المعلومة أياً كانت المعلومة المطلوبة مثل حجم أو قيمة مخالفة معينة أو جميع المخالفات على عدة مستويات ولفترة زمنية محددة ومنها:
    - على مستوى جهة معينة أو عدة جهات أو على المستوى الشامل لجميع الجهات.
    - على المستوى القطاعي مثلاً قطاع التعليم وعلى مستوى الوزارات الثلاث المعنية بالتعليم وهي وزارات (التربية والتعليم، التعليم العالي، التعليم الفني والمهني) والجهات التابعة لكل منها، أو قطاع الصحة ويشمل وزارة الصحة العامة (الديوان العام) والمشروعات التابعة لها ومكاتب الوزارة بالمحافظات وأمانة العاصمة.
    - على مستوى الجمهورية بالكامل (السلطة المركزية والسلطة المحلية) أو على مستوى كل منهما على حده، وعدد التكرارات في كل نوع من أنواع المخالفات.

- يقدم النظام التقارير السابقة على شكل إجمالي للجهات الأم (الوزارات) مثلاً كما يقدم تقارير مفصلة وعلى مستوى الجهات التابعة وتحديد مبلغ المخالفة لكل منها.

- كما يقدم النظام تقارير تحتوي على بيانات أكثر تفصيلاً مثل (رقم التقرير الصادر من الجهاز وتاريخه، الإدارة العامة أو الفرع المنفذ لعملية المراجعة، سنة المراجعة، المستوى الإداري الموجه إليه تقرير الجهاز، ثم نص المخالفة وتوصية الجهاز حيالها. وأخيراً المتابعات التي قام بها الجهاز ثم رد الجهة وتعقيب الجهاز على الرد إن تم وبالتالي تحديد الملاحظات أو المخالفات التي لا تزال قائمة ولم تعمل الجهة على معالجتها).

2- معرفة الظواهر الشائعة والجهات الأكثر ممارسة لها (من حيث عدد مرات المخالفة وحجم مبلغ المخالفة في كل مرة والإجمالي).

3- إمكانية إعداد رسوم بيانية توضح مدى تزايد أو تناقص بعض المخالفات في جهة ما أو عدة جهات خلال سنوات معينة.

4- إمكانية استخراج وإعداد التقارير النوعية لأي نوع من المخالفات وبحسب رمز المخالفة والفترة الزمنية.

5- إمكانية البحث عن أي كلمة أو مبلغ ورد في التقارير السابقة للجهاز وعلى مستوى عدة حقول (عنوان التقرير، نص المخالفة، نص التوصية).

6- إمكانية حصر التقارير التي تم الرد والتعقيب عليها من عدمه، وتحديد الملاحظات التي لا تزال قائمة وبحاجة إلى متابعة.

7- إمكانية الحصول على المعلومات والتي لا تدرج عادة في التقارير وإنما يتم إدراجها في النظام لاحتمال الاستفادة منها مستقبلاً مثل: أسماء ومناصب كل من اشترك في مخالفة معينة حسب ما أوردته تقارير المراجعة.

8- كما توجد العديد من الملاحظات والتي عادة ما ترد في تقارير المراجعة بصورة أو بأخرى والتي يمكن تصنيفها إلى سوء الإدارة من المسؤولين المعنيين في الجهات، وغيرها من الملاحظات التي تندرج في بند تقييم الأداء.

### **أهمية النظام في رسم السياسات الرقابية:**

باعتقادنا أن هذا النظام يؤسس لقاعدة بيانات الكترونية عن مخرجات المراجعة هي الأولى من نوعها ويمكن للنظام أن يقدم العديد من المؤشرات التي تسهم في رسم السياسات الرقابية والمساعدة في اتخاذ القرارات التي تهدف إلى حماية المال العام ومن تلك المؤشرات على سبيل المثال:

1- يعمل النظام على تصنيف المخالفات ومعرفة حجم كل منها وهل تشكل ظاهرة أو ظواهر في معظم الجهات الحكومية مما يمكننا من تشخيص المشكلات ودراسة أسبابها ومن خلال ذلك يمكن إعداد التقارير اللازمة عنها إلى الجهات المعنية مع مقترح بالتوصيات اللازمة لمعالجتها من خلال إعادة النظر في القوانين أو اللوائح المتصلة بتلك المخالفات والظواهر المشتركة.

2- تطوير أعمال المراجعة والانتقال من التركيز فقط على المخالفات على مستوى الجهة محل المراجعة إلى معرفة الظواهر المشتركة والإختلالات على مستوى الموازنة العامة للدولة.

3- يتمتع النظام بالمرونة والتطور المستمر بما يلبي تنوع وتطور حاجات ومتطلبات مستخدمي تقارير الجهاز.

#### 4- تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات الرقابية والداعمة:

سوف يسهم النظام في تعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع الجهات الخارجية (رقابية، تنفيذية، تشريعية) من خلال تقديم البيانات والمعلومات وتكييفها وفقاً لمتطلبات هذه الجهات ومساعدتها في تنفيذ المهام الرقابية والتشريعية أو التنفيذية الموكلة لها.

ومن هذه الجهات:

- \* رئاسة الجمهورية.
- \* مجلسي النواب والشورى.
- \* مجلس الوزراء.
- \* الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- \* اللجنة العليا للمناقصات.
- \* الهيئة العليا للرقابة على المناقصات.
- \* جهات أخرى ذات علاقة.

5- من أهداف النظام أيضاً متابعة مخرجات الجهاز وملاحظاته السابقة وعلى مستوى كل ملاحظة مبلغة إلى الجهات الخاضعة للرقابة وبالتالي حصر جميع الملاحظات الواردة في تقارير الجهاز والتي تضمنتها التقارير الدورية ومعرفة ما آلت إليه تلك الملاحظات وهل تم معالجتها بإتخاذ إجراء معين مثلاً (استرداد المال العام، اتخاذ إجراءات قانونية معينة، صدور أحكام قضائية... الخ)، وذلك من خلال الإلتزام بإيجاد تغذية عكسية من الإدارات الرقابية برئاسة الجهاز وفروعه بالمحافظات عملاً بتعميم رئيس الجهاز رقم (22) لسنة 2005 بناء على اقتراح الإدارة العامة للرقابة على الجودة والمتضمن لنموذج (دراسة ردود الجهات) وهذا النموذج يتضمن ثلاثة أجزاء (حقول) وهي:

- \* ملاحظة الجهاز.
- \* رد الجهة على الملاحظة.
- \* رأي الجهاز النهائي على الملاحظة (إيجابي أو سلبي) والخطوات اللاحقة لذلك.

6- يمكن للنظام أيضاً أن يؤثر وبشكل مباشر في رسم سياسات المراجعة بالجهاز القصيرة والطويلة الاجل من خلال النتائج التي تبرزها قاعدة البيانات التي يوفرها النظام عن مراجعة السنوات السابقة للجهات المختلفة وتحديد الموضوعات ذات المخاطر والأهمية النسبية العالية وبالتالي سوف يساعد ذلك في الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والإمكانات المادية المحدودة.

إصدارات جديدة

## 1- اسم الكتاب: **تطبيقات حديثة في المراجعة.**

اسم المؤلف: أ.د/ أمين السيد أحمد لطفي.

دار النشر: الدار الجامعية (84) شارع زكريا غنيم - الاسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2013.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 399 صفحة من الحجم المتوسط، يتناول الكتاب التطلعات الحديثة في المراجعة وتأثير هيكل حوكمة الشركات على أداء المراجعين لمهامهم ومسؤولياتهم وانعكاسات الإصلاحات التي حدثت في بداية القرن الواحد و العشرين في أسواق رأس المال المتطورة على المراجعة وتعزيز دورها. يقسم الكتاب إلى سبعة فصول رئيسية هي:

**الفصل الأول:** دور المراجعة في تعزيز الإدارة الرشيدة وتفعيل الأداء المؤسسي لتنظيمات الأعمال.

**الفصل الثاني:** مقاييس ضمان رقابة جودة المراجعة وفحص جودة أداء المراجعين.

**الفصل الثالث:** أثر قانون Sarbanes- oxley على مهنة المحاسبة والمراجعة.

**الفصل الرابع:** التقرير عن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية مسؤولية جديدة أخرى على المراجعين.

**الفصل الخامس:** تدعيم دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر باستخدام نظام التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة.

**الفصل السادس:** تحسين دقة أحكام المراجعين لأغراض تقييم مخاطر وجود الغش في التقارير المالية.

**الفصل السابع:** دور لجان المراجعة في التقرير المالي للبيئة المتغيرة لاقتصاديات أسواق رأس المال.

## 2- اسم الكتاب: **النظم المحاسبية المتخصصة.**

اسم المؤلف: الدكتور/ ثائر صبري محمود الغبان والأستاذة/ فائزة إبراهيم محمود الغبان.

دار النشر: الذاكرة للنشر والتوزيع - بغداد - شارع المغرب.

تاريخ الإصدار: 2013.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 570 صفحة من الحجم المتوسط، يتناول الكتاب الأنظمة المحاسبية المتخصصة بأحدث المفاهيم والتطبيقات في كل من قطاعات المصارف التجارية، التأمين، التخطيط، والقطاع الزراعي. يقسم الكتاب إلى أربعة أبواب وعدد من الفصول تناولت الموضوعات التالية:

**الباب الأول: المحاسبة في النشاط المصرفي.**

**الفصل الأول:** المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية.

**الفصل الثاني:** المطابقات اليومية للعمل المصرفي.

**الفصل الثالث:** الحسابات المتبادلة بين المصرف الرئيسي وفروعه.

**الفصل الرابع:** الحسابات الختامية.

- الباب الثاني : المحاسبة في شركات التأمين.
- الفصل الاول: أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- الفصل الثاني: معالجة حسابات التأمين.
- الفصل الثالث: الاستثمارات في شركات التأمين.
- الفصل الرابع: الحسابات الختامية في شركات التأمين.
- الباب الثالث: محاسبة عمليات النفط الخام.
- الفصل الأول: الأصول المتناقصة ومحاسبة النفط.
- الفصل الثاني: نفقات البحث والاستكشاف.
- الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لنفقات استخراج النفط.
- الفصل الرابع: تسجيل نفقات البحث والاستكشاف.
- الفصل الخامس: المعالجة المحاسبية لنفقات استخراج النفط.
- الفصل السادس: التكاليف المشتركة لعمليات إنتاج النفط.
- الباب الرابع: المحاسبة في النشاط الزراعي.
- الفصل الأول: استخدام الحسابات والتكاليف الزراعية.
- الفصل الثاني: تأجير الأراضي الزراعية إلى الغير.
- الفصل الثالث: العمل الإنساني والآلي والحيواني.
- الفصل الرابع: المواد والمحاسبة عليها.
- الفصل الخامس: قوائم التكاليف الزراعية.
- الفصل السادس: حسابات المحاصيل الزراعية.
- الفصل السابع: حسابات البساتين وحدائق الفاكهة.
- الفصل الثامن: حسابات الماشية.
- الفصل التاسع: الحسابات الختامية في المنشآت الزراعية.

### 3- اسم الكتاب: **مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد لضمان تحرير التجارة العالمية.**

اسم المؤلف: الدكتور/ فؤاد عبد الغني المخلافي.

دار النشر: دار الزهراء للنشر والتوزيع - الرياض - بين شاعري العليا والضباب.

تاريخ الإصدار: 2013.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 719 صفحة من الحجم المتوسط، يقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب وعدد من الفصول تناولت الموضوعات التالية:

**الباب الأول: مفهوم مبدأ الشفافية وأبعاده.**

**الفصل الأول: مفهوم مبدأ الشفافية.**

**الفصل الثاني: المبادئ المرتبطة بمبدأ الشفافية.**

**الباب الثاني: اللجوء إلى مبدأ الشفافية لمكافحة الفساد.**

**الفصل الأول: مفهوم الفساد والاستراتيجيات الدولية في مكافحته.**

**الفصل الثاني: مكافحة الفساد في الاتفاقيات الدولية والإقليمية.**

**الباب الثالث: أبعاد تطبيق مبدأ الشفافية في النظام العالمي.**

**الفصل الأول: الشفافية في الأبعاد الإنسانية والتنموية في النظام التجاري العالمي.**

**الفصل الثاني: تطبيق مبدأ الشفافية في النظام التجاري العالمي.**

### 4- اسم الكتاب: **محاسبة التكاليف منهج عملي وتطبيقي.**

اسم المؤلف: الأستاذة/ لبنى هشام نعمان العاني.

دار النشر: دار وائل للنشر والتوزيع - الأردن - عمان - شارع الجمعية العلمية الملكية.

تاريخ الإصدار: 2013م.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 545 صفحة من الحجم المتوسط، ويهدف المرجع إلى عرض مفاهيم ومبادئ ومصطلحات وقوائم وتطبيقات محاسبة التكاليف ومناقشة سلوك التكاليف وطرق تقدير وتخصيص تكاليف أقسام الخدمات على الأقسام الإنتاجية وكيفية توزيع التكاليف المشتركة على المنتجات المشتركة ومدى أهمية المعلومات الكفوية في توجيه النشاط الاقتصادي وبما يحقق أهدافه بالإضافة إلى عرض آخر التطورات الحديثة في محاسبة التكاليف بأسلوب عملي مبسط.

يقسم الكتاب إلى عشرة فصول تناولت الموضوعات التالية:

**الفصل الأول: المفاهيم الأساسية لمحاسبة التكاليف.**

**الفصل الثاني: تصنيفات التكاليف واستخداماتها.**

الفصل الثالث: إجراءات تصميم نظام محاسبة التكاليف.

الفصل الرابع: القوائم المالية وأنظمة تحديد التكاليف.

الفصل الخامس: الرقابة على عنصر المواد.

الفصل السادس: الرقابة على عنصر العمل.

الفصل السابع: الرقابة على التكاليف الصناعية غير المباشرة.

الفصل الثامن: نظام تكاليف الأوامر الإنتاجية.

الفصل التاسع: نظام تكاليف المراحل الإنتاجية.

الفصل العاشر: نظام تكاليف على أساس الأنشطة.

### 5- اسم الكتاب: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.**

اسم المؤلف: أ.د. / محمد أبو نصار- الدكتور/ جمعة حميدات.

دار النشر: دار وائل للنشر - عمان - الأردن.

تاريخ الإصدار: 2013م.

نبذة عن الكتاب: يتناول الكتاب معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حتى نهاية نوفمبر 2012، كما يحتوي على العديد من الحالات العلمية التطبيقية.

وقد احتوى الكتاب على جزئين رئيسيين، تضمن الأول عرض وشرح توضيحي لجميع معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى نهاية نوفمبر 2012 والبالغ عددها 28 معياراً، وعرض وشرح للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية. أما الجزء الثاني فقد احتوى على معايير الإبلاغ المالي الدولية والبالغ عددها 13 معياراً.

### 6- اسم الكتاب: **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.**

اسم المؤلف: مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). عمان: طلال أبوغزالة

دار النشر: دار وائل للنشر - عمان - الأردن.

تاريخ الإصدار: 2013م.

نبذة عن الكتاب: يتضمن الكتاب جزئيين يتناول الجزء الأول ترجمة للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية و للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باللغة العربية كما تم إصدارها في الأول من يناير 2013 وهذه الترجمة معتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. فيما يتناول الجزء الثاني من الكتاب الترجمة العربية للإطار المفاهيمي والمعايير الدولية مرفقاً بالوثائق كما تم إصدارها في الأول من يناير 2013 إلى جانب بيان ممارسة المعايير والمستندات الإجرائية لدستور لجنة المعايير.

### 7- اسم الكتاب: **معايير المراجعة الدولية والتأكيد المهني.**

اسم المؤلف: الدكتور/ عبد الوهاب نصر علي.

دار النشر: دار التعليم الجامعي- الإسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2013.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 519 صفحة وينقسم إلى ما يلي.

**الفصل الأول:** ويستهدف استعراض الإطار العام لعمليات التأكيد المهني وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية، وأن هذه المعايير قابلة للتعديل والإضافة والتجديد.

**الفصل الثاني:** ويستهدف الأهداف العامة من مراجعة القوائم المالية والمبادئ التي تحكم هذه المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية.

**الفصل الثالث:** شروط التكليف بعمليات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية، ويستهدف استعراض متطلبات معايير المراجعة المصرية والدولية بشأن تكليف مراقب الحسابات بعملية المراجعة.

**الفصل الرابع:** يستهدف استعراض مسئولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد عند مراجعة القوائم المالية.

**الفصل الخامس:** يتناول تقرير مراقب الحسابات عن أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة وتعديلات هذا التقرير أيضاً وذلك وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية.

**الفصل السادس:** مراجعة حسابات شركات الرهن العقاري وتوريق الأصول المالية، ويتناول المتطلبات المهنية اللازمة لقبول وتخطيط أداء أعمال مراجعة حسابات الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري وكذا التقرير عن أعمال هذه المراجعة.

**الفصل السابع:** دور معايير المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات من منظور مهني، ويستهدف مناقشة دور معايير المراجعة في حوكمة الشركات، وبلورة أهم الآليات العملية والممكنة من جانب القائمين، والمهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة والتي يعول عليها في تدعيم الدور الإيجابي للمراجعة في حوكمة الشركات.

**الفصل الثامن:** دور المراجعة البيئية في تفعيل حوكمة الشركات من منظور مهني، ويتناول واحدة من أهم مشاكل ممارسة المراجعة الخارجية الحديثة للحسابات، وهي مشكلة قبول، وتخطيط، وتنفيذ وإعداد تقرير عن مراجعة حسابات الشركات التي تمارس نشاطاً يفترض أن يؤثر سلباً في البيئة.

## 8- اسم الكتاب: **موسوعة جرائم الفساد الإقتصادي (جرائم الفساد).**

اسم المؤلف: أ.د. / صلاح الدين حسن السيسي.

دار النشر: دار الكتاب الحديث - القاهرة.

تاريخ الإصدار: 2013.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 266 صفحة، وينقسم إلى ما يلي:

**الفصل الأول:** الجرائم الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة: ويتناول التعريف والخصائص والأسباب وأثارها وتدخّل قانون العقوبات في الإقتصاد، فكرة الجريمة الاقتصادية في التشريع المعاصر.

**الفصل الثاني:** جريمة الكسب غير المشروع ويتناول قيمة وأهمية الكسب المشروع، جريمة الكسب غير المشروع: أركانها وإثباتها، النص القانوني لقانون الكسب غير المشروع.

**الفصل الثالث:** جريمة غسل الأموال: ويتناول أهم أسباب ظاهرة غسل الأموال، الشركات الوهمية وغسل الأموال وسرية الحسابات المصرفية، البنوك وغسل الأموال، اساليب غسل الأموال، والتدابير الوقائية المتعلقة بالعمليات والخدمات المصرفية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمليات غسل الأموال، الاتجاهات الدولية نحو مكافحة غسل الأموال، دور البنوك المركزية، وواجبات البنوك والمؤسسات المالية وأهمية التنسيق بين الجهات القضائية بشأن مكافحة غسل الأموال، مقترحات وتوصيات لمواجهة عمليات غسل الاموال.

**الفصل الرابع:** جريمة تمويل الإرهاب ومكافحتها: ويتناول التدابير الوقائية الواجب على البنوك اتخاذها للحيلولة دون استغلالها في عمليات تمويل الإرهاب، النصوص والإتفاقيات والمبادرات الدولية في مكافحة تمويل الإرهاب.

**الفصل الخامس:** جريمة الفساد: ويتناول تعريف الفساد وأقسامه وأشكاله، تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية مكافحة الفساد في مصر، المبادرات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية لمكافحة الفساد، بعض الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، الآليات والتدابير الدولية لمكافحة الفساد.

#### 9- اسم الكتاب: **اقتصاد الفساد.**

اسم المؤلف: أ.د./ صلاح الدين حسن السيسی.

دار النشر: دار الكتاب الحديث - القاهرة.

تاريخ الإصدار: 2013.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 278 صفحة وينقسم إلى ما يلي:

**الفصل الأول:** جرائم شركات توظيف الأموال ويتناول نشأة وتطور شركات التوظيف في مصر وطبيعتها وأسباب نجاحها وأنواعها، الأسس القانونية لهذه الشركات، ومخالفات وجرائم شركات التوظيف.

**الفصل الثاني:** جرائم الإعتداء على المال العام ويتناول جريمة اختلاس المال العام، وجريمة الإستيلاء على المال العام.

**الفصل الثالث:** جريمة التهرب الضريبي ويتناول جريمة التهرب الضريبي وجريمة الإشتراك في التهرب الضريبي.

**الفصل الرابع:** جريمة الإغراق ويتناول تعريف الإغراق وشروطه وعناصره، مخاطر الإغراق، مكافحة الإغراق وقواعدها، معالجة الإغراق في الدول العربية، اتفاق التدابير الوقائية لمنظمة التجارة العالمية، نظام مكافحة الإغراق، القواعد الدولية لاتفاقية الإغراق.

**الفصل الخامس:** جرائم الإحتكار والإتفاقيات غير المشروعة لتقييد التجارة، والمضاربة غير المشروعة والغش، ويتناول جريمة الإحتكار، جرائم الإتفاقيات غير المشروعة لتقييد التجارة، جريمة المضاربة غير المشروعة، جريمة الغش.

**الفصل السادس:** المخالفات والجرائم المصرفية ويتناول الجرائم المتعلقة بالمخالفات والتجاوزات المصرفية، الجرائم المتعلقة بسياسة الإئتمان المصرفي، الجرائم المتعلقة ببطاقات الإئتمان المصرفي.

**الفصل السابع:** جرائم الحاسب الآلي ويتناول جرائم الحاسب الآلي والاتفاقية العربية حول جرائم الحاسوب.

**الفصل الثامن:** الجرائم الالكترونية، والتجارة الالكترونية ومخاطرها، ويتناول مفهوم التجارة الالكترونية وآثارها، الفرص والتحديات للدولة، أشكال التجارة الالكترونية ومراحلها، وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الالكترونية، عناصر المسؤولية

الالكترونية، البنوك الالكترونية ومخاطرها، الجهود الدولية لتيسير التجارة الالكترونية، وموقف مصر من التجارة الالكترونية.

**الفصل التاسع:** الجزاءات الاقتصادية الدولية بمنظمة الأمم المتحدة، ويتناول مفهومها، أنواعها، فعاليتها، عوامل نجاحها والعقبات التي تواجهها.

#### 10- الكتاب: **الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية.**

اسم المؤلف: أ.د./ سمير كامل محمد.

دار النشر: دار التعليم الجامعي - الإسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2013.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 366 صفحة ويتناول هذا الكتاب الرقابة والمراجعة في نظم المحاسبة الآلية من خلال سبعة فصول كما يلي:

**الفصل الأول:** يتناول مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة نظم الحاسبات الإلكترونية.

**الفصل الثاني:** يتعرض للمراجعة وتكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسب الآلي.

**الفصل الثالث:** يتناول خدمات مراجع الحسابات في بيئة التشغيل الإلكتروني واستخدام الحاسبات الآلية مثل المراجعة المستمرة، وخدمة التأكيد المهني على موقع الشركة على شبكة الانترنت وخدمة التأكيد المهني على الثقة في نظم المعلومات الفورية.

**الفصل الرابع:** يتعرض لإجراءات الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظم الحاسبات الإلكترونية.

**الفصل الخامس:** يتناول إجراءات وأساليب المراجعة في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

**الفصل السادس:** يتناول أثر استخدام نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً.

**الفصل السابع:** يتناول دور مراجع الحسابات الخارجي في تدنية فجوة الثقة في بيئة التجارة الإلكترونية.

## 11- الكتاب: محاسبة التكاليف المتقدمة.

اسم المؤلف: أ.د./ رشيد الجمال.

دار النشر: دار التعليم الجامعي 21 ش- شادي عبد السلام- برج زهرة الأنوار- ميامي- الإسكندرية.

تاريخ الإصدار: 2013.

نبذة عن الكتاب: يقع الكتاب في 408 صفحة، يحاول في نطاق دائرة أغراض محاسبة التكاليف أن يعرض مستجدات أدوات التكاليف الحديثة. وينقسم إلى تسعة فصول هي كالتالي:

**الفصل الأول:** يتعرض لأصول تصميم نظم قياس التكلفة وكيف تتم المفاضلة بينها واختيار الأنسب منها لمقتضى الحال.

**الفصل الثاني:** عرض وتحليل الطرق الثلاثة لقياس تكلفة الإنتاج والمخزون وأثارها على الأرباح المقيسة في قائمة الدخل، وما ينتج عنها من تصرفات غير مرغوبة وكيفية تفادي ذلك عند تقييم أداء المديرين.

**الفصل الثالث:** يقدم صورة لنظام محاسبة الأنشطة وكيفية استخدامه لتحسين جودة معلومات التكاليف.

**الفصول من الرابع إلى الثامن:** عرض لنظام التكاليف المعيارية لتقييم الأداء الإنتاجي في إطاره العام ثم شرح أركانه الأربعة، ثم شرح وتحليل أساليب تقييم الأداء، وكيفية استخدام الموازنات المعيارية وتطبيقاتها على التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وعرض الأساليب الإحصائية لتحديد الأهمية النسبية لانحرافات التكاليف.

**الفصل التاسع:** تقييم الأداء التسويقي، ثم عرض لقضية تخصيص التكاليف العامة.

# نشاطات التدريب

## \* اللقاء التدريبي بسلطنة عمان حول موضوع "منهجية التدقيق باعتماد تقييم المخاطر":

عقد هذا اللقاء التدريبي خلال الفترة من 08 إلى 2013/09/12. وكان الهدف من تنظيمه تزويد المشاركين بالإطار النظري حول المفاهيم والأبعاد المتعلقة بتحليل المخاطر والرقابة عليها، وإكسابهم المهارات التطبيقية بكيفية تصميم برنامج للتدقيق المبني على تقييم المخاطر وفق منهجية علمية في ضوء تحديد عوامل المخاطرة والإشارات التحذيرية التي تشير إلى وجودها في بيئات العمل.

وقد شارك فيه 38 متدرباً يمثلون (13 جهازاً) من الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية: الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسلطنة عمان والسودان وفلسطين وقطر والعراق والكويت ومصر واليمن. كما اشرف عليه من الناحيتين العلمية والتدريبية خبيران أحدهما من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان والثاني من ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

وتم تنفيذ اللقاء على مدى خمسة أيام بمعدل جلستين يومياً. وتناول العناصر التفصيلية التالية:

- مفهوم مخاطر المراجعة.
  - مخاطر المراجعة في معايير الرقابة المالية.
  - حالات عملية ونقاشات.
  - أنواع الأخطاء التي تقع فيها الإيرادات.
  - تحديد المخاطر في إطار تخطيط المراجعة.
  - حالات عملية ونقاشات.
  - العلاقة بين مخاطر المراجعة وبيئة العمل.
  - برنامج التدقيق على أساس المخاطر.
  - حالات عملية ونقاشات.
  - عرض تجارب أجهزة الرقابة في البلدان التالية: الأردن والإمارات والبحرين والجزائر واليمن والسعودية والعراق والكويت والسودان وسلطنة عمان وفلسطين وقطر ومصر.
  - تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية.
  - علاقة مخاطر المراجعة بتحسين العمل الرقابي.
- واختتم اللقاء نائب رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بحضور ممثل الأمانة العامة، حيث أقيمت كلمات الاختتام.

كما ألقى ممثل عن المشاركين كلمة شكر إلى الجهاز المستضيف.

## \* اللقاء التدريبي بالملكة العربية السعودية حول موضوع "المراجعة الآلية لتقنية المعلومات":

استضاف ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية اللقاء التدريبي حول موضوع "المراجعة الآلية لتقنية المعلومات" خلال الفترة من 8 - 2013/9/12م بمدينة الرياض. ويهدف هذا اللقاء إلى اكساب المتدربين المعرفة الكافية حول تنفيذ مهام الرقابة على النظم الالكترونية حيث أن الرقابة في مثل هذه البيئة تختلف عن الرقابة في البيئة اليدوية وتزويد المشاركين بالمعارف حول عملية الرقابة على تقنية المعلومات والعناصر المتعلقة بها، وإضافة مهارات جديدة للمشاركين يمكن الاستفادة منها في المهارات الرقابية، وتهيئة المشاركين للعمل في بيئة رقابة الكترونية، وإمكانية تطوير العمل الرقابي من خلال تنفيذ المهام المستقبلية، والوقوف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه الأجهزة الرقابية في ذلك، والتعرف على تجربة الجهاز المستضيف والأجهزة الأعضاء من خلال التركيز على حالات عملية تقدم لهذا الغرض.

وشارك في اللقاء (22) متدرباً يمثلون (10) أجهزة من الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية وهي أجهزة الرقابة في البلدان التالية: السعودية والكويت والأردن ومصر والجزائر واليمن والمغرب وسلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة. كما اشرف على تنفيذه خبيران متخصصان في موضوع اللقاء من ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية. وقد افتتح اللقاء سعادة نائب رئيس الديوان المساعد للمراجعة المالية وممثل الأمانة العامة وتم تنفيذه على مدى خمسة أيام بمعدل ثلاث جلسات يومية، حيث تناول العناصر التفصيلية التالية:

- مزايا وعيوب الرقابة باستخدام الحاسب الآلي.
- أمن المعلومات لمراكز المعلومات والأسئلة التي تطرح على مركز المعلومات الخاصة بالأمن.
- خطوات المراجعة الآلية
- المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة والمراجعين عند إجراء عملية الرقابة المالية.
- الأدوات المستخدمة للرقابة على البيانات باستخدام الحاسب الآلي.
- نبذة عن قواعد البيانات.
- نبذة عن برنامج التحليل آيديا في تحليل البيانات واكتشاف نتائج التدقيق.
- الأوامر المستخدمة في برنامج التحليل آيديا (IDEA).
- أنواع وطرق تحميل البيانات إلى برنامج آيديا (IDEA).
- تمارين عملية لاستخدام أوامر البرنامج التحليلي.
- استكمال تمارين تطبيقية عن نظام المدفوعات.
- دراسة حالات عملية عن برنامج التحليل آيديا خاصة بالمستودعات والمخزون.
- تمارين تطبيقية على كيفية كتابة المعادلات التحليلية.
- كتابة التقرير ونقل مرفقات التقارير من آيديا إلى اكسل.

- حالات عملية عن برنامج التحليل آيديا خاصة بمراجعة الرواتب.

- استعراض تجارب الدول المشاركة.

واختتم اللقاء سعادة نائب رئيس الديوان المساعد للمراجعة المالية بحضور ممثل الأمانة العامة حيث تم توزيع شهادات اجتياز دورة على المشاركين، و شهادات تقدير لكل من معالي رئيس الديوان والخبيرين ومدير اللقاء.

## \* اللقاء التدريبي بجمهورية العراق حول موضوع "تقويم أداء قطاع التعليم العالي":

مواصلة لتنفيذ خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي للمنظمة العربية لسنة 2013، استضاف ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق اللقاء التدريبي حول موضوع "تقويم أداء قطاع التعليم العالي" والذي افتتحه معالي الدكتور/ عبد الباسط تركي سعيد، رئيس الديوان وممثل الأمانة العامة للمنظمة خلال الفترة من 6 إلى 10/10/2013 والذي يهدف الى تعريف المشاركين بأهمية وأهداف تقويم الأداء في قطاع التعليم العالي. وقد شارك في هذا اللقاء 16 متدربا مثلوا ستة أجهزة وهي أجهزة الرقابة في كل من الأردن وفلسطين والسودان والكويت واليمن والعراق. كما أشرف عليه من الناحيتين العلمية والتدريبية ستة خبراء، أربعة منهم متخصصون في رقابة الأداء في الجهاز واثنين من وزارة التعليم العالي بجمهورية العراق.

وجرى تنفيذه على مدى خمسة أيام بمعدل ثلاث جلسات يوميا تم خلالها دراسة العناصر التالية:

- الرقابة على الأداء (المفهوم، العناصر، الأهمية).
- متطلبات ومراحل تقويم الأداء.
- مؤشرات ومعايير تقويم الأداء.
- وسائل وطرق تقويم أداء قطاع التعليم العالي.
- الصعوبات التي تواجه الأجهزة في عملية تقويم أداء قطاع التعليم العالي.
- عرض تجربة ديوان الرقابة المالية في مجال تقويم أداء التعليم العالي.
- عرض محتوى دليل تقويم الأداء المحدث لديوان الرقابة المالية الاتحادي والمنجز بالتعاون مع الجهاز الهولندي وكذلك مراحل انجازه.

- عرض أوراق عمل الأجهزة الرقابية المشاركة في البرنامج التدريبي. وقد شملت:

- تقييم أداء جامعة اليرموك (الأردن).

- تقييم أداء الجامعات (اليمن).

- تقييم أداء الجامعات (السودان).

- تقييم أداء جامعة النجاح الوطنية (فلسطين).

- تقييم أداء جامعة الموصل (العراق).

كما نظم الجهاز زيارة ميدانية للمشاركين إلى جامعة بغداد للاطلاع على المعاهد والأقسام التي تتضمنها هذه الجامعة ومن ضمنها المعهد العالي للحاسبة. وقد نظم مسؤولو هذا المعهد برئاسة عميده جلسة حوارية تناولت أداء هذا المعهد. كما دارت مناقشات مستفيضة بهذا الخصوص تم من خلالها التعرف على تجارب البلدان المشاركة في مجال أداء قطاع التعليم العالي. وقبيل اختتام اللقاء، تم تنظيم جلسة تقييمية، أدلى خلالها المشاركون بآرائهم حول عدد من الجوانب الخاصة باللقاء.

وقد اختتم اللقاء يوم 10/10/2013، بإلقاء كلمات معالي الدكتور/ عبد الباسط تركي سعيد، رئيس الديوان وممثل الأمانة العامة للمنظمة وكلمة المشاركين في اللقاء تلاها توزيع شهادات التقدير وشهادات إتمام الدورة.

## \* اللقاء العلمي بدولة قطر حول موضوع "منهجية إعداد التقارير للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة":

استضاف ديوان المحاسبة بدولة قطر خلال الفترة من 8 إلى 2013/12/12 اللقاء العلمي حول موضوع "منهجية إعداد التقارير للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة". وقد شارك فيه 35 مشاركا مثلوا 14 جهازا وهي أجهزة الرقابة في كل من الأردن والجزائر والسعودية وتونس والكويت وفلسطين والإمارات وسلطنة عمان والعراق ولبنان والسودان وقطر واليمن وموريتانيا.

وافتح هذا اللقاء سعادة القائم بأعمال رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر بحضور ممثل الأمانة العامة.

كما اشرف عليه من الناحية العلمية فريق من الخبراء من الجهاز المستضيف، واشتمل اللقاء على العناصر التفصيلية التالية:

- أهمية ومفهوم التقارير الرقابية.

- معايير إعداد التقارير ومراحلها.

- مستلزمات تحقيق التقارير الرقابية وأهدافها

- الصعوبات التي تعترض الأجهزة في إعداد التقارير وسبل معالجتها

- عرض تجارب الأجهزة المشاركة.

وقد توصل المشاركون في نهاية هذا اللقاء إلى اقتراح عدد من التوصيات الفنية والتي ستعرضها الامانة العامة على لجنة تنمية

القدرات المؤسسية في اجتماعها السابع.

واختتم اللقاء سعادة القائم بأعمال رئيس الديوان وممثل الأمانة العامة، حيث القيا كلمتي الاحتتام وتولى أحد المشاركين إلقاء

كلمة باسم زملائه في اللقاء. كما تم توزيع شهادات التقدير وشهادات المشاركة في لقاء علمي.

**\* الدورة التدريبية بالتعاون بين المنظمة العربية وأمانة تعاون منظمة الانتوساي حول موضوع "تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المتعلقة بصياغة طلبات التمويل":**

برعاية من المنظمة العربية وأمانة تعاون منظمة الانتوساي والجهات المانحة، عقد بتونس خلال الفترة من 16 إلى 2013/12/18 دورة تدريبية حول موضوع "تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المتعلقة بصياغة طلبات التمويل".

وقد جاء تنظيم هذه الدورة استجابة لرغبة عدد من الأجهزة، باعتبار أنها تستجيب لتطلعاتها في تعزيز قدراتها على صياغة مقترحات التمويل وبما يساعد على ضمان أوفر الحظوظ لها للحصول على موافقة الجهات المانحة لتمويل برامجها في مجال تنمية القدرات وهي مدعوة إلى تقديم طلباتها بهذا الخصوص في صيغتها النهائية خلال الجولة الثانية من الدعوة العالمية التي حدد آخر أجل لها يوم 2014/3/31.

وقد أشرف على هذه الدورة من الناحيتين العلمية والتدريبية خبيران من مبادرة تنمية الانتوساي وافتتحها معالي الأستاذ/ عبد القادر الزقلي، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة وشارك فيها 17 متدربا مثلوا أجهزة الرقابة في كل من الأردن والجزائر وتونس والمغرب واليمن وموريتانيا بالإضافة إلى ممثل عن الأمانة العامة للمنظمة. وقد مكنت هذه الدورة المشاركين فيها من تدعيم خبراتهم في هذا المجال من خلال دراسة وتحليل عدد من الموضوعات على غرار تحديد حاجيات الأجهزة العليا للرقابة وبرمجة أولوياتها حسب الأهداف الاستراتيجية والتخطيط للبرامج وتوثيقها وصولا إلى صياغة مذكرة تصور لحاجيات الجهاز الأعلى للرقابة من التمويل.

وحرصا من الأمانة العامة للمنظمة وأمانة تعاون منظمة الانتوساي والجهات المانحة على الاطلاع على تجارب وخبرات البنك الدولي في دعم الأجهزة العليا للرقابة، فقد تمت دعوة ممثل البنك في تونس لتقديم مداخلة حول هذا الموضوع.

# أخبار المنظمة العربية

## أولاً: مشاركة المنظمة العربية في المؤتمر الواحد والعشرين لمنظمة الانتوساي المنعقد بجمهورية الصين:

عقدت منظمة الانتوساي مؤتمرها الواحد والعشرين بمدينة بكين بجمهورية الصين خلال الفترة من 21 إلى 27 أكتوبر 2013 وشارك فيها إلى جانب الأمانة العامة عدد من الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية. كما شاركت في عدد من الاجتماعات التي سبقت المؤتمر والمتعلقة باجتماعات اللجنة التوجيهية للجهات المانحة للانتوساي والاجتماع الرابع والستين للجنة التنفيذية للانتوساي.

### 1. فعاليات اللجنة التوجيهية للجهات المانحة:

اجتمعت اللجنة التوجيهية للجهات المانحة على مدى يومين وخصّصت اجتماعاتها لمناقشة سبعة عشر بنداً بجدول الأعمال. ومن أهم البنود التي وقع التطرق إليها:

- متابعة نتائج النداء الدولي للتمويل لسنة 2011.
- الإعلان العالمي لطلبات التمويل لسنة 2013.
- الرقابة على الصناعات الاستخراجية.
- مبادرة تطبيق المعايير الدولية للانتوساي.
- الاستبيان العالمي لفائدة مبادرة تنمية الإنتوساي.

### 2. مشاركة الأمين العام للمنظمة في الاجتماع المخصص للأقاليم المنبثقة عن منظمة الانتوساي:

شارك الأمين العام للمنظمة في الاجتماع الذي خصص للأمناء العامين للأقاليم المنتمية للانتوساي حيث تعرض في مداخلته بالخصوص، بعد تقديم الدور الذي تقوم به المنظمة العربية كمنظمة إقليمية مستقلة، الى ما توصلت إليه في نطاق التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من ضبط برنامج تعاون تتمثل أهم مكوناته في تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات على المستوى الإقليمي وبرنامج تدريب المدربين وتعزيز القدرة التنظيمية والوظيفية للأمانة العامة للأرابوساي.

### 3. اجتماعات اللجنة التنفيذية للانتوساي:

خصّصت اجتماعات اللجنة التنفيذية للانتوساي لمناقشة التقارير والاتفاق على عرضها للمصادقة عليها من قبل المؤتمر. وتمثلت هذه التقارير في:

- تقرير الأمانة العامة حول المسائل المالية للسنوات المالية الثلاث السابقة للمؤتمر.
- تقرير الأمانة العامة حول ميزانية السنوات المقبلة 2014-2016.
- تقرير الأمانة العامة حول التخطيط الاستراتيجي لفترة 2011-2016.
- تقرير لجنة الشؤون المالية والإدارية حول حسابات الإنتوساي بالنسبة إلى الثلاث سنوات السابقة للمؤتمر وتقرير مراقب الحسابات لنفس الفترة.

- تقارير النشاط الخاصة بالاتصال مع المنظمات الجهوية (الأفرواسي - الأرابوساي - أسوساي - كاروساي - أوروساي - ...).
  - تقرير حول نشاط لجنة بناء القدرات التي يترأسها الجهاز المغربي للرقابة بالتعاون مع الأي- دي- آي.
  - تقارير لجان المعايير الرقابية (الرقابة المالية، رقابة المطابقة، رقابة الأداء، التقييم)،
  - تقارير لجان المعايير الخصوصية (الدين العام، الإعلامية، مكافحة الكوارث، البيئة، ...).
- وقد صادقت اللجنة التنفيذية على كل هذه التقارير وأقرت عرضها على المؤتمر لتتم المصادقة عليها نهائيا. كما تقرّر خلال هذه الجلسة اقتراح دولة الإمارات العربية لتنظيم المؤتمر الثاني والعشرين في سنة 2016.

#### 4- انعقاد المؤتمر الواحد والعشرين للإنتوساي:

تم افتتاح المؤتمر الواحد والعشرين للإنتوساي بقاعة الشعب الكبرى يوم 21 نوفمبر 2013 من قبل الوزير الأول لدولة الصين تليها كلمة الأمين العام للأمم المتحدة ثم كلمة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية في الصين والكاتب العام لمنظمة الإنتوساي. وتضمن جدول الأعمال المصادقة النهائية على تقارير المنظمة وتقارير اللجان التي تم عرضها على اللجنة التنفيذية للإنتوساي. كما تضمن المصادقة على بعض المعايير الرقابية ونقاش موضوعين تم إعدادهما لهذه المناسبة من قبل عديد من الدول المشاركة، حيث تعلق الموضوع الأول بتعزيز الحوكمة الوطنية من قبل الأجهزة العليا للرقابة وأقر المؤتمر بأهمية دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز الحوكمة الوطنية وأكدوا مجددا على أهمية مبدأ الاستقلال الوارد في إعلاني ليما ومكسيكو لاضطلاع الأجهزة الرقابية بدورها على الوجه الأكمل وعلى قيمة التواصل لفهم احتياجات المواطنين في مجال الحوكمة الوطنية وعلى إعطاء الأولوية لوضع المزيد من المعايير والتوجيهات بشأن القضايا المرتبطة بالرقابة على القطاع العام والحوكمة الوطنية وعلى الاستمرار في أنشطة بناء القدرات والتنسيق الجيد برعاية منظمة الإنتوساي. كما تم التذكير بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/66/209 الصادر سنة 2011، هو نتيجة منطقية للعمل الجاد والناجح الذي قامت به الإنتوساي خلال السنوات الأخيرة. كما تعلق الموضوع الثاني بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية في صون استدامة السياسات المالية على المدى البعيد. ومن أهم التوصيات التي خلص إليها المؤتمر بخصوص هذا الموضوع ما يلي:

\* الحث على بناء القدرة على إجراء الرقابة على مرحلة تخطيط المالية العامة بغية دفع السلطتين التشريعية والتنفيذية نحو تقييم التصورات أو التوقعات المرتبطة بالتطورات المتوقعة للدورة الاقتصادية وخدمة الدين والبرامج العمومية.

\* تقييم التنبؤات الحكومية المرتبطة بالاقتصاد والمالية العمومية والدين العمومي وبالتالي، تحديد المخاطر وتقديم التوصيات البناءة.

\* تعزيز الرقابة على البيانات المالية للحكومة بهدف وضع إطار مالي مؤسسي ومعايير تقديم التقارير المالية وتطويرها.

\* النهوض بالرقابة على أداء المالية العمومية لتشجيع استدامة الحكومة الجيدة على المدى المتوسط والبعيد.

\* تعزيز الرقابة على الدين العام مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المباشرة وغير المباشرة والمخاطر المالية لتحديد القضايا والمخاطر في إدارة التطورات المتوقعة بشأن الديون السيادية والعجز المالي.

كما تم خلال هذا المؤتمر المصادقة على المعايير التالية :

- 1-الايساي 12: قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة الماليّة والمحاسبة - إحداه الفارق في حياة المواطنين.
- 2-الايساي 100 والايساي 200 والايساي 300 والايساي 400 المتعلقة على التوالي بالمبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام والمبادئ الأساسية للرقابة المالية والمبادئ الأساسية لرقابة الأداء والمبادئ الأساسية لرقابة المطابقة.
- الايساي 100: المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام: ويرسي هذا المعيار المبادئ العامة التي تنطبق على جميع مهمّات رقابة القطاع العام بصرف النظر عن شكلها أو سياقها. ويوفر هذا المعيار معلومات تفصيلية حول:
  - غاية وسلطة المعايير الدوليّة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
  - إطار رقابة القطاع العام.
  - عناصر رقابة القطاع العام.
  - المبادئ التي يجب تطبيقها لرقابة القطاع العام.
- الايساي 200: المبادئ الأساسية للرقابة المالية: ويوفر هذا المعيار المبادئ الأساسية للرقابة على البيانات المالية المعدة وفقا لإطار إعداد التقارير المالية. ويستند هذا المعيار إلى المبادئ الأساسية للمعيار 100.
- الايساي 300: المبادئ الأساسية لرقابة الأداء: ويسعى هذا المعيار إلى إرساء فهم مشترك لطبيعة رقابة الأداء التي يجب تطبيقها لتحقيق رقابة عالية المستوى. وتتمثل رقابة الأداء في القيام بفحص مستقل وموضوعي وموثوق به لما إذا كانت تعهدات الحكومة أو نظمها أو عملياتها أو برامجها أو أنشطتها أو مؤسساتها تعمل وفقا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية.
- الايساي 400: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام: وهي التقييم المستقل لمدى التزام الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من جميع جوانبها بالمرجعيات التي تحكم عمل الهيئة الخاضعة للرقابة.
- 3- سلسلة معايير الايساي 5500-5510-5520-5530-5540 حول المساعدات المرتبطة بالكوارث: وهي سلسلة معايير تتعلق بالرقابة على حفظ مخاطر الكوارث والتدقيق في المساءلات المرتبطة بالكوارث. وقد لجأت منظمة الإنتوساي إلى التفكير في وضع هذه المعايير إثر كارثة تسونامي.
- 4- الإنتوساي 9250: نظم المساءلة المالية المتكاملة: يتم إعداد هذا المعيار على إثر تفاقم الأزمات المالية والإنسانية. ويتضمّن هذا الدليل التعريف بالإعانات الإنسانية وتعاون الأجهزة العليا للرقابة مع الأطراف المتذيلة في مجال الإعانات الإنسانية.

## إعلان بكين:

أعلنت الإنتوساي بمناسبة مؤتمرها الحادي والعشرين (الإنكوساي) المنعقد في بكين خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 27 أكتوبر من سنة 2013 على ما يلي:

\* أصبحت المعلومات والعودة السمتين الغالبتين في مجتمعات القرن الحادي والعشرين مما يضع الأجهزة العليا للرقابة المالية في مواجهة تحديات جديدة للنهوض بالحوكمة الوطنية ويفتح أمام الإنتوساي فرصا جديدة للخوض في معالجة قضايا عالمية.

\* تقر الأجهزة العليا للرقابة المالية أن الحوكمة الوطنية الفاعلة هي أمر أساسي للحفاظ على التقدم الاجتماعي ولتحقيق تنمية اقتصادية مستقرة وتحسين حياة المواطنين. وهي مستعدة للاضطلاع بالمسؤوليات التي تترتب على ما جاء في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

\* يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية من خلال تعزيز الشفافية وضمان المساءلة وتعزيز الاداء ومكافحة الفساد على تعزيز الحوكمة الوطنية الجيدة وزيادة الإنصاف.

\* إن استدامة السياسات المالية طويلة الأجل هي بالتأكيد شرط أساسي للحوكمة الوطنية الجيدة. ويمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية أصحاب القرار من خلال مراجعة الحسابات على نحو مهني ومستقل في صون استدامة السياسات المالية على المدى الطويل.

\* لا يمكن لبلد أن ينجح في سياق العودة المضطربة في النهوض بالحوكمة الوطنية دون فهم كيفية تأثرها المحتمل بعوامل خارجية. كما تنكب الأجهزة العليا للرقابة المالية على تعزيز الحوكمة الوطنية، ينبغي عليها أيضا تكريس الجهود للنهوض بالحوكمة على الصعيد العالمي من خلال التعاون الدولي والإقليمي. وسوف تستمر الأجهزة العليا للرقابة المالية في بناء قدراتها برعاية الإنتوساي ومجموعات العمل الإقليمية.

\* سوف تستمر الإنتوساي بالتعاون مع كل الأطراف الفاعلة في العمل على تطبيق المعايير المهنية (ISSAIs) لغرض تعزيز الحوكمة الجيدة والحفاظ على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية وتعزيز أدائها.

## اجتماع وفود الأجهزة العربية المشاركة في المؤتمر:

انعقد في مركز الصين الوطني للمؤتمرات في بكين يوم الجمعة 25 أكتوبر 2013 الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً اجتماع وفود الأجهزة أعضاء المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المشاركين في المؤتمر الواحد والعشرين للإنتوساي وترأسه معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وشاركت فيه وفود من أجهزة الرقابة في كل من الاردن والإمارات والبحرين وتونس والسودان والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

## وقائع الاجتماع:

افتتح الاجتماع معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه الذي رحب بالحضور واستعرض الأجواء العامة لمؤتمر الأنكوساي، مشيراً إلى النتائج المرضية التي حققتها المنظمة العربية والمتمثلة في وجود ثلاثة أجهزة عربية أعضاء بالمجلس التنفيذي للإنكوساي والذي يتكون من ثمانية عشر عضواً وهي أجهزة الرقابة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية الأمر الذي يسهم في دعم التعاون بين الإنكوساي والمنظمة العربية وبما يحقق رفع كفاءتها.

وقد قام بتهنئة ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة على منحه الثقة في تنظيم المؤتمر الثاني والعشرين القادم للإنكوساي عام 2016، مبرزاً قدرة هذا الديوان على القيام بتلك الاستضافة على أكمل وجه مشرفاً للأجهزة العربية.

كما قامت الوفود الحاضرة أيضاً بتهنئة ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة على هذا الشرف الذي ناله، معبرة على استعداد أجهزتها واستعداد المنظمة العربية لتقديم المساعدة في أي مجال لإنجاح هذه الاستضافة.

وتم استعراض الجهود المبذولة لقبول عضوية ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني في منظمة الإنكوساي كعضو كامل العضوية في الجمعية العامة للمنظمة، واعداداً بمزيد من المتابعة لهذا الموضوع، وقد أبدى رئيس الجهاز الفلسطيني الثناء على هذه الجهود وأشار إلى أنه سيتم تجهيز الملف كاملاً وشاملاً لكافة المتطلبات الخاصة بذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن.

وتمت مناقشة تعزيز مبدأ الشراكة مع المؤسسات الدولية والمانحين بما يسهم في النهوض بعمل المنظمة من خلال التخطيط وتحديد أولويات الاحتياجات لأجهزتنا في هذا المجال وأهمية متابعة هذا الموضوع.

وقد أثنى رئيس وفد ديوان المحاسبة بدولة الكويت على الجهود المبذولة والحضور المشرف لجميع الأجهزة العربية المشاركة في المؤتمر، ونقل تحيات معالي الأستاذ/عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس الديوان ورئيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتمنياته الطيبة لهم بالتوفيق والنجاح في كافة المشاركات والفعاليات التي تتم في إطار المؤتمر، مبدياً استعداد ديوان المحاسبة بدولة الكويت لدعم أنشطة المنظمة على كافة المستويات لتحقيق أهدافها، كما أكد على أهمية تبادل الخبرات ونشر المعلومات من خلال المجالات الرقابية التي تصدرها الأجهزة العربية والتنسيق فيما بينها في هذا الشأن، ورحب بمشاركة جميع منتسبي الأجهزة العربية في مجلة الرقابة التي يصدرها الديوان.

كما أشاد معالي المستشار/ هشام جنينه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بالجهود المبذولة من طرف معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه خلال المؤتمر سواء في مداخلته أو أثناء رئاسته لعدد من اللجان أثناء فعاليات المؤتمر، مرحبا بأعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة العربية في جمهورية مصر للمشاركة في اجتماعه الخمسين الذي سيستضيفه جهازه خلال الربع الأول من عام 2014.

وفي ختام الاجتماع، أخذ الكلمة معالي الأمين العام للمنظمة ليشير إلى أن الغاية من دعوته لهذا الاجتماع لقاء الوفود بعضها البعض لتبادل الآراء، وتقديم التهنئة لديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة على اختياره لتنظيم المؤتمر القادم لأنكوساي ومشيرا إلى أن هذا الإمتياز الذي حظي به يعتبر شرف لكل الأجهزة العربية الأعضاء في المنظمة ومعلنا كذلك بأن دولة قطر قد حظيت بشرف تنظيم الملتقى العربي الأوروبي القادم الذي سينعقد يومي 9 و10 فبراير 2015، طالبا من الجميع اقتراح المواضيع التي يودون تناولها خلال هذا الملتقى وموافاة الأمانة العامة بها في أقرب الآجال.

كما أعلم الحاضرين بأن المجلس التنفيذي للمنظمة سينعقد خلال الفترة من 4 إلى 6 مارس 2014 بجمهورية مصر العربية وأن الأمانة العامة والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وبالتنسيق مع رئاسة المنظمة تواصل جهودها لتوفير الظروف الطيبة لعقد هذا الاجتماع وتحقيق أهدافه. وتود لجنة شؤون المجلة ان تتقدم بدورها إلى ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة بأحر التهاني على الثقة التي منحتة إياها منظمة الانتوساي لعقد مؤتمرها القادم في بلده سنة 2016.

### **ثانيا: الاجتماع السادس للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:**

بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من معالي الأستاذ/ عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت، عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية اجتماعها السادس بدولة الكويت خلال الفترة من 24-26/12/2013 بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء في اللجنة وهي أجهزة الرقابة في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة في اللجنة.

وفي بداية الاجتماع، ألقى ممثل دولة الكويت السيد/ سعود غصاب الزمانان بصفته رئيس الاجتماع كلمة نقل فيها ترحيب معالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت السيد الأستاذ/ عبد العزيز يوسف العدساني والسيد/ اسماعيل الغانم وكيل ديوان المحاسبة وجميع منتسبيه بجميع المشاركين في الاجتماع متمنيا للجميع طيب الإقامة والتوفيق في إنجاز المهام الموكلة الى اللجنة.

وبعد ذلك انتقلت اللجنة إلى دراسة ومناقشة مختلف البنود التالية المدرجة على جدول الأعمال:

1. اقرار مشروع جدول الأعمال.

2. انتخاب رئيس اللجنة ونائب للرئيس ومقرر للجنة.

3- اعداد مشروع برنامج عمل اللجنة للسنوات 2014-2016.

4- الخطة التفصيلية لسنة 2014.

5- مناقشة المقالات حول المعايير.

6- معجم المقالات.

7- التنسيق مع اللجان المهنية في الانتوساي والمنظمات الاقليمية الأخرى في مجال المعايير المهنية.

8- آلية التواصل وعمل اللجنة.

9- موعد ومكان الاجتماع القادم.

وفي نهاية الاجتماع قدم أعضاء اللجنة جزيل الشكر وخالص الامتنان إلى معالي الأستاذ/ عبد العزيز يوسف العدساني رئيس

ديوان لمحاسبة بدولة الكويت والى كافة العاملين بالديوان على ما حظي به الأعضاء من طيب الوفادة وكرم الاستضافة.

وقد انتهت اللجنة الى عدد من التوصيات والمقترحات ضمنتها في تقريرها الذي سيقدم الى المجلس التنفيذي في اجتماعه

الخمسين المقرر عقده بجمهورية مصر العربية خلال شهر مارس القادم.

أخبار الأجهزة الأعضاء

## \* ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين:

- بحث رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية الدكتور/ سمير أبو زنيد، بتاريخ 2013/07/16 سبل التعاون المستقبلي مع البنك الدولي وذلك خلال استقباله لوفد البنك الدولي وعلى رأسه خبير الإدارة المالية السيد/ مانيول فارغس، لمناقشة سبل وآلية التعاون المستقبلي مع البنك كونه داعماً رئيسياً للعديد من المشاريع لدى دولة فلسطين مؤكداً حرص الديوان على تعزيز وترسيخ مبادئ النزاهة والعدالة والشفافية في عمل مؤسسات الدولة.
- عقد ديوان الرقابة المالية والإدارية ورشة عمل في 2013/09/03 لمناقشة مسودة قانون الديوان، بحضور معالي رئيس الديوان الدكتور/ سمير أبو زنيد، والمدراء المكلفين بالإدارة العامة في الديوان، وموظفو دائرة الشؤون القانونية، ومدير مشروع التطوير المؤسسي لديوان الرقابة السيد/ توماس بويير.
- وقدم عرض المسودة السيد/ بيير جندل، مدير الفريق الذي استند في عرضه على مسودة قانون الديوان المقدمة من الخبير القانوني والمسودة المقدمة من قبل الديوان، وبالتحديد من اللجنة الخاصة بإعداد المسودة الممثلة بالمدراء والدائرة القانونية في الديوان.
- عقد ديوان الرقابة المالية والإدارية مؤتمره الدولي تحت عنوان (تعزيز الحكم الرشيد) في رام الله بتاريخ 2013-9-30، والذي شارك فيه مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين، حيث تم مناقشة أوراق عمل ضمن محاور المؤتمر، وخرج المؤتمر بتوصيات ونتائج تؤكد على أن الحكم الرشيد يجب ان يركز على مخرجات المؤسسات وأهدافها وأدائها الفعال واتخاذ قرارات شفافة.
- افتتح رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية الدكتور/ سمير أبو زنيد ومدير برنامج الحكم الرشيد السيد/ باتريك وجيك بتاريخ 2013/09/19 ورشة عمل تهدف إلى تحديد احتياجات الديوان، والتي تأتي ضمن برنامج الحكم الرشيد المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية USAID.
- بحث رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية الدكتور/ سمير أبو زنيد، مع سفير إمبراطورية اليابان في فلسطين السيد/ جونيا ماتسويوا، في مقر الديوان برام الله في 2013/11/21 سبل التعاون المشترك.
- التقى معالي رئيس الديوان السيناتور الهولندي/ تيني كوكس، مقرر لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والسيد/ جو اري مقرر إداري اللجنة، يوم الأربعاء الموافق 2013/11/17 في رام الله بهدف إعداد تقرير نهائي حول تجربة سنتين من حصول فلسطين على مكانة "شريك من اجل الديمقراطية" مع مجلس أوروبا، حيث من المقرر أن تتخذ الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قراراً بذلك بناء على تقييم السيد/ كوكس، في العام المقبل.
- بحث معالي الدكتور/ سمير أبو زنيد، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية سبل التعاون في مجال التدقيق والتفتيش مع القنصل البريطاني العام السيد/ سير فنسنت فين والوفد المرافق له من المؤسسة الدولية للتنمية البريطانية (دفيد) السيد ستيورت دافيز، والسيدة/ راشل راينر وذلك في زيارة قام بها القنصل العام لديوان الرقابة في 2013/12/08 بناء على دعوة موجه له من رئيس الديوان.

## \* ديوان المحاسبة بدولة الكويت :

### قام الديوان بالأنشطة التالية :

أولاً: قام السيد/ عبد العزيز يوسف العدساني، رئيس ديوان المحاسبة بتسليم نسخ من تقرير الديوان عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية والجهات ذات الميزانيات الملحقه والمستقلة للسنة المالية 2012-2013 إلى صاحب السمو أمير البلاد وسمو رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: في إطار مساهمة الديوان في أنشطة المنظمة الدولية لهيئات الرقابة المالية العليا (الانتوساي) تم ما يلي:

1- شارك ديوان المحاسبة في اجتماع اللجنة الفرعية للرقابة المالية الذي عقد في دولة الامارات العربية المتحدة يومي 4 و5/9/2013.

2- في إطار تنمية التعاون مع الأجهزة الرقابية اعضاء الانتوساي لتبادل الخبرات والإطلاع على وسائل وأساليب أفضل الممارسات الرقابية في مختلف المجالات، واستكمالاً لما عكف عليه ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال السنوات الماضية لتفعيل العلاقات الثنائية مع الأجهزة الرقابية الشقيقة والصديقة، تم توقيع اتفاقية التعاون الثنائية بين ديوان المحاسبة بدولة الكويت ومكتب التدقيق الوطني بجمهورية الصين الشعبية بتاريخ 2013/10/22 على هامش مؤتمر الانكوساي الواحد والعشرين، وتخللت الاتفاقية عدة مجالات تهتم الطرفين مثل أعمال التدقيق وتطوير المهارات المهنية للعاملين لدى الجهازين وتنسيق الجهود في الاجتماعات الاقليمية والدولية، وكذا الأنشطة التدريبية وزيارات الخبراء وتبادل المعلومات ونتائج الأبحاث وفقاً للبرنامج الفني الذي يتم الاتفاق عليه.

3- مثل ديوان المحاسبة المنظمة العربية (الأرابوساي) في المؤتمر الأول للشباب الذي عقد قبل اجتماع الجمعية العامة للمنظمة الأوروبية لهيئات الرقابة العليا (اليوروساي) في هولندا خلال الفترة من 20-22/11/2013.

4- في إطار اتفاقية التعاون مع محكمة التدقيق الهولندية، شارك ديوان المحاسبة في الدورة التدريبية حول "التدقيق على صناعات استخراج النفط" والتي عقدت في هولندا يومي 25-26/11/2013.

5- شارك ديوان المحاسبة في الدورة التدريبية حول "التدقيق البيئي" والتي عقدت في جمهورية الهند خلال الفترة من 11/11-12/12/2013.

**ثالثا: في إطار مساهمة الديوان في أنشطة المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة المالية العليا (الاسوساي) تم ما يلي :**

- 1- تفعيلا لاتفاقية التعاون الموقعة بين ديوان المحاسبة بدولة الكويت ومكتب التدقيق الوطني بمنغوليا، استضاف الديوان برنامجا تدريبيا حول "تدقيق الأداء والتدقيق على تكنولوجيا المعلومات" شارك فيه 10 من مدقيقي مكتب التدقيق الوطني بمنغوليا وذلك خلال الفترة من 9-2013/11/14.
- 2- شارك ديوان المحاسبة في البرنامج التدريبي الدولي حول موضوع "التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات" والذي عقد في جمهورية الهند خلال الفترة من 21-2013/11/15.
- 3- شارك ديوان المحاسبة في الحلقة النقاشية حول "تدقيق ممارسات ادارة الكوارث" والتي عقدت في جمهورية كوريا الجنوبية خلال الفترة من 11-2013/11/15.
- 4- شارك ديوان المحاسبة في ورشة العمل حول موضوع "تدقيق الأداء" والتي عقدت في مملكة تايلاند خلال الفترة من 18-2013/11/27.
- 5- شارك ديوان المحاسبة في الحلقة الدراسية حول موضوع "ضمان الجودة في التدقيق" والتي عقدت في جمهورية فيتنام خلال الفترة من 2-2013/12/5.

**رابعا: في اطار أنشطة دواوين المحاسبة والمراقبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تتم في اطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي تم ما يلي :**

- 1- شارك ديوان المحاسبة في البرنامج التدريبي "الرقابة المالية من منظور الحوكمة المؤسسية" الذي عقد في دولة الامارات العربية المتحدة خلا الفترة من 5-2013/9/8.
- 2- شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع الثاني عشر لرؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون والذي عقد في مملكة البحرين يومي 10 و11/2013/9.
- 3- شارك ديوان المحاسبة في البرنامج التدريبي "تقييم جودة العمل الرقابي" الذي عقد في سلطنة عمان خلال الفترة من 27-2013/10/31.
- 4- استضاف ديوان المحاسبة البرنامج التدريبي "أساليب التخطيط للمهام الرقابية وفقا للمعايير الدولية" الذي عقد خلال الفترة من 1-2013/12/5.
- 5- شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع الثاني والعشرين للجنة التدريبي والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون الذي عقد في مملكة لبحرين يومي 8 و9/2013/12.

**خامسا: تم إصدار العددين الرابع والثلاثين والخامس والثلاثين من مجلة الرقابة التي يصدرها ديوان المحاسبة فصليا كل ثلاثة أشهر، وتضم العديد من المواضيع الرقابية والمحاسبية ذات العلاقة بعمل الديوان وعلاقاته بالأجهزة الأخرى بالاضافة إلى أبواب اخرى متنوعة.**

## \* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

في إطار المنظمات الدولية والإقليمية خلال الفترة من يوليو حتى ديسمبر 2013، شارك الجهاز في الأنشطة التالية:

- 1- اجتماع المجلس التنفيذي السابع والأربعين للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأفروساب) واللجان التابعة له في المغرب خلال الفترة من 10-13/9/2013.
- 2- الدورة التدريبية حول موضوع استراتيجية مكافحة الفساد في سنغافورة والتي عقدت خلال الفترة من 11 إلى 18/9/2013، بأكاديمية الخدمات الوطنية بدولة سنغافورة في إطار المنحة الواردة لمركز إعداد القادة لإدارة الأعمال بوزارة الإستثمار من برنامج التعاون الدولي السنغافوري (SCPTA).
- 3- الإجتماع الخامس للجنة أنتوساي لتبادل المعلومات وخدمات المعرفة والذي عقد بنيودلهي - الهند يومي 16 و17/9/2013.
- 4- الإجتماع الخامس عشر للجنة الفرعية للمراجعة وشؤون الموازنة لدول منظمة الكوميسا والذي عقد في مدينة Siavonga - زامبيا خلال الفترة من 1-10/11/2013.
- 5- ورشة العمل التي عقدت بالتعاون مع البنك الدولي والخاصة بموضوع "المراجعة التعاونية" بالتطبيق على مجال البيئة والتي أقيمت بواشنطن يومي 11 و12/12/2013.
- 6- ورشة العمل التي أقيمت بالتعاون مع البنك الدولي يومي 24 و25/11/2013 في القاهرة وموضوع الورشة "كيفية تفعيل الإتصال بين الجهاز المركزي للمحاسبات وأصحاب المصالح والمواطنين" وقد شارك سيادة المستشار/ رئيس الجهاز في مراسم الإفتتاح.
- 7- زيارة وفد من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية للجهاز المركزي للمحاسبات برئاسة معالي القاضي/ أبو بكر حسين السقاف، رئيس الجهاز يوم الخميس الموافق 28/11/2013 وذلك لبحث أفاق التعاون بين الجهازين وتبادل الخبرات.
- 8- زيارة وفد من ديوان المحاسبة بليبيا للجهاز المركزي للمحاسبات برئاسة رئيس الديوان يومي 30 و31/12/2013، وذلك لعقد لقاء مع رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لبحث أفاق التعاون بين الجهازين وتبادل الخبرات مع بعض الإدارات المختصة بوضع الخطط الإستراتيجية للجهاز وإدارة شؤون العاملين وإدارة التدريب والإدارة المركزية للعلاقات الدولية والمؤتمرات.
- 9- إصدار العدد السابع عشر من المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة (ديسمبر 2012)، والتي يرأس هيئة تحريرها الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والتي تصدر بثلاث لغات (العربية، الإنجليزية، الفرنسية).

## \*الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية:

- 1- بالتعاون مع البنك الدولي أفتتح القاضي/ أبو بكر حسين السقاف، رئيس الجهاز ورشة العمل الخاصة بدراسة مسودة تعديل قانون الجهاز بما يتلائم مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة الصادرة عن منظمة (الأنطوساي) في القاهرة من 25-27/11/2013، وشارك في فعاليات الورشة رئيس وأعضاء لجنة تعديل القانون بالجهاز، تمخض عن الورشة عدد من التوصيات أهمها: ضرورة إيجاد نص دستوري يضمن استقلالية الجهاز عن السلطة التنفيذية وبما يتلائم مع المعايير الدولية.
- 2- في إطار مشروع الخطة الإستراتيجية للجهاز 2014-2018 عقدت لجنة تسيير الخطة الإستراتيجية بتاريخ 6/11/2013، اجتماعا لها برئاسة رئيس الجهاز ورئيس اللجنة تم خلال الاجتماع مناقشة وإقرار تشكيل لجان فرق العمل والمستويات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ المشاريع المرتبطة بالأهداف الفرعية التي تضمنتها المصفوفة التنفيذية للخطة الإستراتيجية.
- 3- في إطار مشروع الخطة الإستراتيجية ضمن مشروع تحديث المالية العامة الممول من البنك الدولي، تم مراجعة الخطة خلال الفترة 8-15/11/2013، حيث عقدت عدة لقاءات وورش عمل شارك فيها قيادات الجهاز ولجان فرق العمل المسؤولة عن تنفيذ المشاريع وخلال هذه اللقاءات والورش تم التأكيد على الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية والأهداف الإستراتيجية الواردة في الخطة الإستراتيجية.
- 4- في إطار مشروع المقابلات السنوية الممول من الوكالة الألمانية (giz) تم اختبار خمس إدارات عامة ممثلة لقطاعات الجهاز لتجريبية نظام المقابلات السنوية تمهيداً لتعميمه على كافة قطاعات الجهاز.
- 5- تم إصدار العددين 31 و32 من مجلة الرقابة المالية التي يصدرها الجهاز كل ثلاثة أشهر، وقد احتوى العددان على موضوعات مهنية ودراسات متعلقة بمهنة المراجعة الرامية إلى تزويد المراجعين بالخبرات والأفكار المهنية علمياً وعملياً.

مواقع على الانترنت  
ذات العلاقة بطبيعة  
أعمال الأجهزة الرقابية

www.incosai2013.org	الأنكوساى الواحد والعشرين
www.intosaipdc.org.mx	لجنة الانتوساى للدين العام
www.gao.gov	مكتب المحاسبة الأمريكي
www.wto.org	المنظمة العالمية للتجارة
www.idi.no	مبادرة تنمية الانتوساى
www.aabfs.org	الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
www.isaca.org	جمعية رقابة وتدقيق نظم المعلومات
www.erf.org.eg	منتدى البحوث الاقتصادية
www.icaew.co.uk	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا ويلز
www.worldbank.org	البنك الدولي
www.search.ebscohost.com	الموقع العالمي للبحوث ابسكو
www.proquest.umi.com	بروكست للرسائل العلمية
www.ifrs.org	مجلس معايير المحاسبة الدولية

## شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"

### أ- شروط النشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاؤ بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصاً حرفية أو عرضاً لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكتب والبحوث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضاً بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولاً تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- 6- أن تكون المادة معدّة خصيصاً للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطراً والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

### ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

### ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلّة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسباً للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعدّ المقال أو البحث سواء أكان محرراً أم مترجماً وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

## مجلة

### "الرقابة المالية"

مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلاً باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة. كما تتضمن أبواباً ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمصطلحات الرقابية. وتوزع المجلة مجاناً على جميع الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعلى المنظمات والهيئات التي لها نشاطات مماثلة لنشاطاتها أو التي تبادلها الإهداء بمنشوراتها. ويمكن لغير هذه الجهات الحصول على المجلة بالاشتراك وذلك باستيفاء القسيمة المرفقة وإرسالها إلى الأمانة العامة للمجموعة مرفوقة بما يفيد تحويل قيمة الاشتراك التي تبلغ أربعة دولارات للسنة الواحدة إلى حساب المنظمة.

هاتف: 71 78 00 40

فاكس: 71 78 00 29

المنظمة العربية للأجهزة العليا

للرقابة المالية والمحاسبة

الأمانة العامة

## مجلة "الرقابة المالية"

مجلة دورية متخصصة في الرقابة المالية والمحاسبة

شارع الطيب المهيري، عدد 87،

الطابق الأول، البلفدير

1002 - تونس

### قسمة اشتراك

اسم المشترك: .....

العنوان: .....

عدد النسخ المطلوبة: ( ) سنة الاشتراك:

مرفق طيه إعلام بتحويل بنكي بتاريخ / / بمبلغ ( ) دولاراً

أمريكا باسم "المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" (ARABOSAI) - حساب رقم

715102817/3 بنك تونس العربي الدولي (BIAT)، 70 - 72 شارع الحبيب بورقيبة - تونس 1080

قيمة الاشتراك السنوي (لعدد من): أربعة دولارات أمريكية التاريخ والتوقيع

# قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 65503333) - الفاكس: (00962 65533019) - العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau - البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo.**
- 2- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320- أبو ظبي - الهاتف: (00971 26359999) - الفاكس: (00971 99263599) - العنوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae - البريد الإلكتروني: mprp@saiuae.gov.ae /saiuae@emirates.net.ae**
- 3- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - المنامة - الهاتف: (00973 17 565 111) - الفاكس: (00973 17 564450) - العنوان الإلكتروني: www.nac.gov.bh - البريد الإلكتروني: professionelsvcs@nac.gov.bh**
- 4- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية، 25، شارع الحرية- تونس- الهاتف: (00216 71 831033) - (00216 71 830019) - الفاكس: (00216 71 831409) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn - البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.nat.tn / Secretaire.General@courdescomptes.nat.tn**
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (00213 21 655516) - الفاكس: (00213 21 656006) - العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.org.dz - البريد الإلكتروني: kbenmarouf@netcourrier.com/cabinet@ccomptes.org.dz**
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253 250144) - البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj**
- 7- ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض 11128 - الهاتف: (00966114029255) - الفاكس: (00966114043887) - العنوان الإلكتروني: www.gab.gov.sa - البريد الإلكتروني: develop@gab.gov.sa /auditorgen@sudaudit.com**
- 8- ديوان المراجعة العامة بجمهورية السودان، ص. ب. 91 - الخرطوم - الهاتف: (0024911 778231) - الفاكس: (0024911 775340) - العنوان الإلكتروني: www.sudaudit.com - البريد الإلكتروني: icydexon@yahoo /nationalaudit@gmail.com**
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آيار- دمشق - الهاتف: (0096311 3312196) - الفاكس: (0096311 2318013) - البريد الإلكتروني: /fsc1@mail.sy - auditsyria@yahoo.com**
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو -**
- 11- ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (00964 15372347) - الفاكس: (009641 5372623) - العنوان الإلكتروني: www.bsairaq.net - البريد الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com /bsa@bsairaq.net**
- 12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط 113 - الهاتف: (00968 24736219) - الفاكس: (00968 24740264) - العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om - intr@sai.gov.om**
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 4059 - غزة - الهاتف: (0097022967715) - (0097059 9411222) - الفاكس: (0097022967716) - العنوان الإلكتروني: www.saac.ps - البريد الإلكتروني: samar5003@hotmail.com /facb@facb.gov.ps**
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة - الهاتف: (009744 40200000) - الفاكس: (009744 40200200) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: info@abq.gov.qa**
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني -**
- 16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 17 - الشامية 71661 - الهاتف: (00965 24957777) - الفاكس: (00965 24957700) - العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org - البريد الإلكتروني: training@sabq8.org**
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري- شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (009611 379830) - (009611 379831) - الفاكس: (009611 373040) - العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb - البريد الإلكتروني: info@coa.gov.lb**
- 18- ديوان المحاسبة بليبيا، ميدان الظهرة، ص. ب. 2879 - طرابلس - الهاتف: (00218 21 3339440) - الفاكس: (00218 21 3339440) - العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly**
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر- القاهرة - الهاتف: (00202 4013956) - الفاكس: (00202 4017086) - (2615813) - (00202) - العنوان الإلكتروني: www.CAO.gov.eg - البريد الإلكتروني: iredept@yahoo.com**
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10 - حي الرياض - الرباط - الهاتف: (00212 37 563740) - (00212 37 563717) - الفاكس: (711865) - (00212 37) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma - البريد الإلكتروني: ccomptes@courdescomptes.ma /ccomptes\_maroc@yahoo.com**
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (00222 45255249) - الفاكس: (00222 45254964) - العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr - البريد الإلكتروني: ccomptes@cc.gov.mr**
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (009671 443143) - (009671 443147) - الفاكس: (009671 443118) - العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye - البريد الإلكتروني: coca@coca.gov.ye - tech\_coop2007@yahoo.com**